

الاستاذ صبيح قحاج

٦١

قرار

صادرة من محكمة صلح جنين

جرائية قضية رقم ٦١/٢٠٤٤

النائب العام ضد : المتهم : يعقوب محمود يعقوب من الفندقية ومجهول مكان الإقامة

التهمة : قطع شجرة خروب خلافاً للمادة ٢٦ من قانون الحراج

استناداً للضبط المقدم أقرر ادانة المتهم خلافاً للمادة من قانون الحراج واحكم بتغريمه مبلغ دينار واحد وتضمنه مائة فلس رسوم محاكمة بحبس عن الفرامة والرسم ثلاثة أيام في حالة عدم الدفع وأقرر مصادرة المضبوطات حكماً غايياً قابلاً للاعتراض صدر باسم حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم ١٩٦١/١٢/٢١

الجمهورية العربية السورية  
للمملكة الأردنية الهاشمية

صمان : الخميس ١٩ شعبان سنة ١٣٨١ هـ - الموافق ٢٥ كانون الثاني سنة ١٩٦٢ م العدد ١٥٩١

قانون رقم ( ١ ) لسنة ١٩٦٢

« قانون الجمارك والمكوس »

وقرار بتعديل بعض احكامه

مذكرة دعوة

صادرة من محكمة حقوق اربد

اسم المدعى عليه وشهرته وعمل اقامته : عايد العبد الخالدي يسكن قرية أم قيس

يقتضي حضورك لمحكمة حقوق اربد يوم الخميس الواقع ١٩٦٢/١/٢٥ الساعة ٨ صباحاً للنظر في الدعوة التي اقامها عليك مثل الخزانة اربد فاذا لم تحضر ولم ترسل وكيلك عنك تجري محاكمتك غايياً .

مذكرة دعوة

صادرة من محكمة حقوق اربد

اسم المدعى عليه وشهرته وعمل اقامته عابد الهاد الندير من شطنا

يقتضي حضورك لمحكمة حقوق اربد يوم الخميس الواقع ١٩٦٢/١/٢٥ الساعة ٨ صباحاً للنظر في الدعوى التي اقامها عليك مثل الخزانة اربد فاذا لم تحضر ولم ترسل وكيلك عنك تجري محاكمتك غايياً .

مذكرة دعوة

صادرة من محكمة صلح القدس

اسم المدعى عليه وشهرته وعمل اقامته : فهد حمدان البرقاوي من برقا ومجهول محل الإقامة .

يقتضي حضورك لمحكمة صلح القدس يوم السبت الواقع ١٩٦٢/٢/٣ الساعة ٨ صباحاً للنظر في الدعوة التي اقامها عليك مدعي عام القدس بالنيابة عن النائب العام فاذا لم تحضر ولم ترسل وكيلك عنك تجري محاكمتك غايياً .

هذا من الأصول

## اعلان

## بمقتضى المادة ٩٤ من الدستور

يعلن بأنه عدلاً بالمادة ٩٤ من الدستور احيل القانون المؤقت رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٩ قانون الجمارك والمكوس المنشور في عدد الجريدة الرسمية ١٤٣٤ الصادر بتاريخ ١٩٥٩/٨/٥ الى مجلس الامة فادخل عليه بعض التعديلات .  
ينشر فيما يلي القانون المذكور بشكله المعدل الذي اقره مجلس الاعيان والنواب وصدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة عليه ليحل محل القانون المؤقت رقم ٢٢ المشار اليه .

رئيس الوزراء  
بهجت التلهوني

## قانون الجمارك والمكوس

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور ،

وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب ،

صادق على القانون الآتي وتأمراً بإصداره واضافته الى قوانين الدولة .

قانون رقم ( ) لسنة ١٩٦٢

## قانون الجمارك والمكوس

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون الجمارك والمكوس لسنة ١٩٦٢) ويعمل به بعد مرور شهر واحد على نشره في الجريدة الرسمية .

## التعريف

المادة ٢ - يكون للمبارات والاتفاقات الواردة في هذا القانون المسمى المخصص لها أدناه الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك .

أ - تعني لفظة (الوزير) وزير المالية أو الوزير المختص الذي ترتبط به مصلحة الجمارك .

ب - تعني عبارة (مأمور جمرك) جميع موظفي الجمارك والمحاسبين الذين يقومون بوظائف مأموري الجمارك ما عدا المحافظين .

ج - تعني لفظة (القانون) قانون الجمارك والمكوس .

د - تعني لفظة (السلطة) وكيل الوزارة أو أي موظف مفوض خطياً من قبله .

هـ - تعني لفظة (الملكية) الملكية الاردنية الهاشمية .

و - تعني لفظة (البضائع) جميع السلع والمواد مهما كان نوعها .

ز - تعني لفظة (البضائع الاجنبية) جميع السلع والمواد مهما كان نوعها من غير محاصيل ومتوجات الملكية .

ح - تعني لفظة (المستودع) و (المستودعات) أي مكان أو بناء أعدته السلطة لخزن البضائع أو وافقت على استعماله للغاية المذكورة .

ط - تعني عبارة (الطرق المينة) الطرق التي تحددها السلطة لمرور البضائع الواردة الى الملكية أو الصادرة منها أو المارة عبرها .

ي - تعني لفظة (دخان) أي نوع من الدخان الورق والمفروم والسجائر والتبناك الورق والمفروم والتشوق (السوط) والسيجار .

ك - تعني لفظة (اللفائف) لفاائف التبغ بما فيها وزن ورقها مع الصنع ولفافة فيها وما تحتويها أو يضاف اليها من قطن وخلافه .

ل - تعني عبارة (قضية جمركية) أية اجراءات تتخذ بشأن أي جرم ارتكب ضد قانون الجمارك والمكوس ، أو قوانين المكوس الاخرى .

م - تعني لفظة (مهربات) أية بضاعة جلبت أو صدرت أو نقلت أو يحاول جلبها أو تصديرها أو نقلها بقصد اختلاس الإيرادات أو التملص من النع والقيود المتعلقة بجلبها أو تصديرها أو نقلها .

ن - تعني عبارة (واسطة النقل) أية وسيلة من وسائل النقل العامة أو الخاصة .

س - تعني لفظة (البيان) البيان الذي يقدمه صاحب البضاعة أو من يقوم مقامه لبيان عدد وأنواع وأجناس وكميات البضاعة وأتماتها .

ع - تعني عبارة (التعريفية الجمركية) جدول ثبات الرسوم الجمركية لأنواع وأصناف البضائع .

ف - تعني لفظة (الاتفاقات) أي اتفاق تلتزم به الحكومة الاردنية .

ص - تعني لفظة (الناقل) صاحب البضاعة أو وكيله أو صاحب وسيلة النقل أو من يقوم مقامه .

ق - تعني عبارة (بضائع ممنوعة) كل بضاعة محظور استيرادها أو تصديرها أو نقلها .

ر - تعني عبارة (حاكم اداري) المتصرف أو القائم مقام أو مدير الناحية .

## البضائع الخاضعة للرسوم

المادة ٣ - تخضع جميع البضائع الواردة الى الملكية للرسوم الجمركية وتستوفي هذه الرسوم بموجب التعريفية. عدا ما استثنى منها بموجب احكام هذا القانون أو أي قانون آخر ، أو بموجب احكام أي اتفاق .

قانون الجمارك والمكوس

تعيين التعريف

المادة ٤ - تعين وتستبدل وتعدل التعريف الجمركية للبضائع الواردة الى المملكة بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير ووزير الاقتصاد الوطني ، ينشر في الجريدة الرسمية .  
يجوز أن تتضمن التعريف فئتين من الرسوم للنوع الواحد من البضاعة ، وذلك باعتبار منشأها أو مكان شحنها .

معدل الرسوم المتوجبة

المادة ٥ - تستوفي الرسوم الجمركية حسب التعريف المعمول بها في اليوم الذي تتم فيه معاملة البضائع ، وتعتبر معاملة البضائع تامة عندما يصدقه موظف الجمارك المسؤول ويحيله لتسليم البضاعة .

الرسوم النوعية

المادة ٦ - عندما تكون الرسوم الجمركية في التعريف نوعية ، تستوفي تلك الرسوم بكاملها بصرف النظر عن صفة البضائع الخاضعة لهذه التعريف النوعية وعن قيمتها وعن حالتها ، غير أنه عندما يتحقق عطل البضائع بالطرق الاصولية ، يجوز للسلطة أن تقرر انقاص الكمية الخاضعة للرسوم بمقدار لا يتجاوز نسبة العطل التحقق على أن يؤخذ بعين الاعتبار القيمة المقدرة للبضاعة المطبوعة لأي غرض يمكن الافادة منها فيه .

فرض رسم اضافي عن المنشأ

المادة ٧ - ١ - يجوز ان يفرض بموجب قرارات خاصة ، تصدر بالصورة التي تقرر فيها التعريف رسم جمركي اضافي (يعرف بالرسم الاضافي عن المنشأ) على البضائع الاجنبية المستوردة للاستهلاك في المملكة الواردة من غير بلد المنشأ . ان القرارات المذكورة تعين بلدان المصدر التي يطبق عليها هذا الرسم وتحدد معدله .

ب - يستوفي الرسم الاضافي عن المنشأ حسب القواعد نفسها التي تستوفي بموجبها الرسوم الجمركية .

ج - ان البضائع التي تستفيد من حق استرداد الرسوم عند اعادة التصدير لا تستفيد من استرداد الرسم الاضافي عن المنشأ الذي يكون مفروضا عليها .

رسوم المعايضة

المادة ٨ - علاوة على الرسوم الجمركية المفروضة بموجب هذا القانون يستوفي رسم قدره واحد بالمائة من قيمة جميع البضائع التي تدخل المملكة ، ما عدا البضائع المعفاة من الرسوم الجمركية بمقتضى أحكام هذا القانون أو التعريف الجمركي الصادر بموجب أو البضائع المعفاة بموجب الاتفاقات . لا يشمل هذا الاستثناء الحالات التي لم ينص عليها صراحة في الاتفاقات .

رسوم معاينة الصادرات

المادة ٩ - يستوفي رسم قدره واحد في المائة من قيمة البضائع المصدرة باستثناء ما يلي :

- ١ - ما يصدر من لدن جلالة الملك .
- ب - ما يصدر من قبل دوائر الحكومة .
- ج - ما يصدر من قبل أية هيئة دبلوماسية ، أو قنصل مفوض في المملكة أو أي من موظفي البعثة أو القنصل المذكورين .
- د - مهمات ولوازم الهيئات الدينية والخيرية المعترف بها رسمياً .
- هـ - مهمات ولوازم شركة بتروال العراق .
- و - مهمات ولوازم السكة الحديدية .
- ز - ائمة المسافرين الشخصية كما عرفت في المادة ٩٧ من هذا القانون .
- ح - اثاث البيوت المشار اليها في المادة (٩٨) .
- ط - جميع متوجات المملكة الزراعية والحيوانية والصناعية أو من الثروات الطبيعية .
- ي - المواد المعفاة من الرسوم بموجب التعريف .
- ك - البضائع الاجنبية الماد تصديرها قبل تسديد رسومها الجمركية .
- ل - لمجلس الوزراء بتتسيب من الوزير ، بقرار ينشر في الجريدة الرسمية تعديل أحكام هذه المادة برفع الاعفاء عن أي مادة وردت في احدي البنود الواردة بها أو اضافة بند فيها أو اضافة اعفاءات أخرى .

الامان الرصاص

المادة ١٠ - يستوفي خمسة فلسات عن كل رصاصة تستعمل لتطبيق أغراض هذا القانون .

الرسوم الاخرى

المادة ١١ - تستوفي مصلحة الجمارك الرسوم الاخرى لحساب الخزينة أو البلديات أو الجهات المأبذة لها هذه الرسوم عند استيراد البضائع الخاضعة لها وضمن الشروط المحددة لها في التشريعات الخاصة بها .

رسوم بضائع التراخيص والمنطقة الحرة التي يسمح بهاللاستهلاك المحلي

المادة ١٢ - تستوفي الرسوم عن البضائع المارة بطريق التراخيص ، والبضائع التي تخرج من المنطقة الحرة عندما يسمح الوزير بالتخليص عليها للاستهلاك المحلي وفق المادة الخامسة .

هذا من الأصول



### البضائع الناقصة أو المختلصة

المادة ١٣ - تخضع البضائع المختلصة أو الناقصة من المستودعات للرسوم الجمركية حسب التعريف المعمول بها يوم وقوع الاختلاس أو النقص أو يوم اكتشاف وقوعه ، أما البضائع الناقصة على خلاف ما تقدم ، فتخضع للرسوم بحسب التعريف المعمول بها يوم وصول البضاعة التي اكتشف فيها النقص لمركز التخليص ولا ترد رسومها الا اذا برهن الناقل خلال ستة أشهر بوسائل تثبت بها السلطة بأن النقص أو الاختلاس لم يقع داخل المملكة .

### الرسوم المتحققة على ما يباع محليا من البضائع المغلفة

المادة ١٤ - اذا بيعت البضائع المستوردة والمغلفة من الرسوم أو جرى تصريفها بصورة أخرى فتستوفي عنها الرسوم التي كان يجب استيفاؤها فيما لو استوردت هذه البضائع من قبل صاحبها الجديد بالتاريخ الذي تم فيه ذلك البيع أو التصرف .

### الطرق المعينة

المادة ١٥ - يجري ادخال البضائع الى المملكة واخراجها منها ، أو مرورها عبرها بالطريق المعينة قانونا .

### اماكن تقديم الكشوفات واستلام البضائع

المادة ١٦ - كل بضاعة تدخل المملكة تسلم لمصلحة الجمارك وتدخل في مستودعاتها بعد ان يقدم الناقل الكشف (مانفستو) بين فيه مفرداتها وأوزانها ومحتوياتها حسب النماذج المعدة لذلك وتبقى البضائع معتبرة انها في حيازة الجمرع الى ان يتم التخليص عليها .

ان ايداع الكشوفات (مانفستو) المختصة بالبضائع من قبل الناقل يجب ان يتم في أقرب مركز جمركي من الحدود ، الا فيما يختص ببضائع التصدير فتخضع للقواعد والترتيبات التي يحددها الوزير .

### النقل بطريق البر

المادة ١٧ - ١ - ان جميع البضائع المستوردة أو المصدرة بطريق البر يجب اقتيادها رأسا الى أول مكتب جمرك من الحدود أو الى مكتب الاخراج المختص حسب الاقتضاء تحت طائلة العقوبات المنصوص عليها في المادة (١٤٧) من هذا القانون ويترتب على الناقل ان يسلك الطرق المعينة أثناء النقل .

ب - البضائع التي تتجاوز المكتب الجمركي المشار اليه آنفا أو التي تدخل أي مستودع قبل اقتيادها الى ذلك المكتب وتطبق بشأنها العقوبات المشار اليها في الفقرة (١) من هذه المادة ما لم يرضخ لها بمراجعة مركز آخر .

المادة ١٨ - ١ - لا يجوز استيراد أية بضاعة بأكثر من مانفستو واحد أو ما يقوم مقامه موقع عليه من الناقل ومذكور فيه عدد الطرود وعلاماتها (ماركاتها) وأرقامها وغلافاتها وأنواعها وأجناس البضائع ومنشئها والاماكن التي شحنت منها .

ب - يجب أن تدون البضائع المتنوعة في هذا المانفستو بتسميتها الحقيقية وأنواعها وصفاتها وأجناسها تحت طائلة العقوبات المنصوص عليها في هذا القانون .

ج - موظفي الجمارك معاينة المراكب التي تقل حمولتها عن ١٥٠ طنا بحريا أيا كانت جنسيتها سواء كانت راسية أم متجولة ضمن العشرين كيلو مترا من الشواطئ الاردنية الا في الظروف القاهرة التي لها مبرر مشروع .

د - لموظفي الجمارك أن يصعدوا الى السفن مهما كان محمولها ولواؤها الموجودة في الموانئ الاردنية والداخلية أو الخارجة من هذه الموانئ وان يقوا فيها حتى انتهاء تفتيشها وأن يأمرؤا لدى خروجها بفتح الكوى والنرف والاقسام والخزائن والصناديق والبالات والبراميل وغيرها من الطرود والاعوية ، وأن يتحروا بكل الوسائل جميع الشحنات .

هـ - للسلطة المختصة أن تختم بالرماس أو بغيره البضائع المحتكرة أو المنوعة أو البضائع الخاضعة لرسوم باهظة وعلى الريان ان ينظم عند الدخول الى المرافئ لائحة بهذه البضائع اذا لم يكن موضوعا بها مانفستو .

و - لموظفي الجمارك ضمن العشرين كيلو مترا من الشواطئ الاردنية ان يصعدوا الى البواخر التي تزيد حمولتها عن ١٥٠ طنا مهما كان لواؤها عن أن يكتفوا بطلب نسخة عن المانفستو الاصلي وبالتأشير على المانفستو الاصلي ولا يحق لهم معاينة هذه السفن الا اذا كانت لديهم معلومات خاصة بوجود بضائع للتهريب .

ز - يترتب على ريان السفينة أو وكيل شركة الملاحة الذي يمثلها خلال مدة (٣٦) ساعة لاحقة لوصول السفينة الى المرفأ وقبل تفريغ حمولتها ان يسلم لمكتب الجمرع المانفستو الاصلي ونسختين عنه .

ح - كل مانفستو اصلي عائد لسفينة لا تقوم برحلات منتظمة للموانئ الاردنية وليس لشركات الملاحة التي تملكها وكلاء في مرفأء المملكة وكذلك كل مانفستو عائد لمركب شرعي يجب ان يكون مؤشرا عليه من قبل السلطات الجمركية في مرفأ الشحن .

ط - يحظر على كل سفينة مشحونة أو فارغة الخروج من أحد مرفأء المملكة ما لم تكن مصحوبة بمانفستو يتضمن الموصفات المشار اليها في الفقرة الاولى من هذه المادة .

فهرس الشعل

النقل بالسياراتالنقل العادي :

المادة ١٩ - ان ارساليات البضائع المستوردة بواسطة السيارات يجب ان ترفق في كل سفرة ولكل سيارة بما نفستو يكون عبارة عن جدول اجمالي بمجموع البضائع المنقولة تحت هذا الوضع ويذكر في هذا المانفستو اسماء المرسلين والمرسل اليهم وعدد الطرود وعلاماتها وارقامها وجنس غلافاتها ووزنها القائم وجنس البضاعة ومصدرها وقيمتها وكميتها بالوزن أو العدد أو الحجم أو عند الاقتضاء بالوحدة النوعية اللازمة . يجب أن يكون المانفستو مهورا بتوقيع الناقل وتأشير مكتب الجمرک الشحنة منه البضاعة أو أول مكتب جمرکي في المملكة دخلت منه البضاعة ، ويودع هذا المانفستو حال وصول السيارة في مكتب الجمرک .

النقل بطريق الترانسيت الدولي :

المادة ٢٠ - ان البضائع التي تستوردها تحت وضع الترانسيت الدولي شركات النقل بالسيارات المأذونة ، يجب ان تكون مرفقة في كل سفرة لكل سيارة بما نفستو وحيد ، على أن تكون هذه المانفستات مهورة بتوقيع متمد شركة النقل المفوض وتوقيع سائق السيارة وتأشير مكتب الجمرک الشحنة منه البضاعة أو أول مكتب جمرکي اردني تدخل منه . يودع هذا المانفستو ، حال وصول السيارة في مكتب المقصد الاردني .

النقل بالسكك الحديديةالنقل العادي :

المادة ٢١ - ان البضائع المستوردة بالسكك الحديدية ، يجب ان ترفق بلائحة شحن تقوم مقام المانفستو ، يذكر فيها عدد الطرود وعلاماتها وارقامها والغلافات على أنواعها ونوع البضائع .

يجب أن تكون هذه اللوائح مهورة بتوقيع متمد شركة سكة الحديد المفوض وتوقيع رئيس القطار وتأشير مكتب الجمرک الذي شحنت منه البضاعة أو تأشير أول مكتب جمرکي اردني دخلت منه .

النقل بطريق الترانسيت الدولي :

المادة ٢٢ - ان البضائع المستوردة بواسطة السكك الحديدية تحت وضع الترانسيت الدولي يجب ان تكون مرفقة بورقة الطريق التي تقوم مقام المانفستو وترتبط بها البيانات الخاصة المرفقة بالاوراق الاجمالية والمذكور فيها عن كل طرد علامته ، وارقامه ، ونوع البضاعة ، والوزن القائم ، والحجم ، الخ اذا كانت البضائع تؤدي الرسوم على أساس الوزن أو القياس ، أو على أساس وحدة نوعية أخرى ، اما البضائع التي تؤدي الرسوم على أساس القيمة أو البضائع المتنوعة ، فيجب بيان وزنها القائم وقيمتها ، في آن واحد .

احكام مشتركة للنقل بالسكك الحديدية والنقل بالسيارات

المادة ٢٣ - تطبق على أنواع النقل هذه أحكام المادة (٢٦) .

النقل بطريق الجو

المادة ٢٤ - يجب على الناقل ان ينظم كشفا (مانفستو) يحتوي على وصف البضائع المنقولة بطريق الجو ونوعها ، ويجب ان تبقى نسخة طبق الاصل عن هذا الكشف في الطائرة وان تقدم عند الطلب للموظفين المكلفين ولوظفي الجمارك . يجب على الطائرات التي تقوم بجولات دولية ان تحط عند الدعاب وعند الاياب في المطارات الجمركية .

النقل بطريق البريد أو بالطرود البريدية

المادة ٢٥ - ان استيراد البضائع بواسطة بريد المراسلات أو بالطرود البريدية يقبل به ضمن الشروط التي يقرها الوزير .

احكام مشتركة بين الاستيراد والتصدير

المادة ٢٦ - أ - لا يجوز تحت طائلة العقوبات المنصوص عنها في القانون أن يذكر في المانفستو أو في لوائح الشحن أو أوراق الطريق (عدة طرود مقفلة) مجموعة بأية طريقة كانت على أنها وحدة .

ب - على ربانة المراكب ان يبرزوا لموظفي الجمارك عند الدخول والخروج بوالص الشحن التي يجب ان تكون لديهم .

ج - فيما عدا الاستثناءات التي تمنحها السلطة ، لا يجوز تفريغ أية بضاعة من أية باخرة أو ماعونة أو زورق أو تحميل أية بضاعة على أية باخرة أو ماعونة أو زورق بدون ترخيص من قبل موظفي الجمارك وبدون حضورهم وذلك تحت طائلة العقوبات المنصوص عليها في هذا القانون .

د - لا يجوز ان تشحن من المملكة أو اليها بضائع خاضعة لاية ماملة جمركية بموجب هذا القانون الا للمراكز التي يوجد فيها دوائر مخولة حق انعام المعاملات الجمركية كما لا يجوز فتح أية وسيلة من وسائل النقل فيها بضائع تابعة للمعاملات الجمركية دون حضور موظف الجمرک ، وكل بضاعة تشحن أو تفتح بصورة مخالفة تعتبر مهزبة وتطبق بحق الناقل العقوبات المنصوص عليها بشأن تهريب البضائع .

هـ - يجوز للوزير في الحالات التي يقرها أن يصرف النظر عن أي تباین بين شكل وتفاصيل لوائح الشحن (المانفستو) أو ما يقوم مقامه المشار اليها في هذا القانون وبين اللوائح التي تقدم من الناقل اذا ما اقتنع ان ذلك التباین لا يمكن أن يؤدي الى تلاعب أو خسارة في مصلحة الخزينة .

كل من التاجر  
أو المالك  
أو الناقل  
أو المستورد  
أو المصدّر  
أو المالك  
أو الناقل  
أو المستورد  
أو المصدّر



### البيانات الجمركية التفصيلية وصلتها الإجبارية

المادة ٢٧ - ان كل معاملة تخليص بضاعة من الجمرك يجب أن يقدمها بمقتضى أحكام المادة (١٦) بصورة إجبارية ايداع البيان الجمركي التفصيلي بعدد النسخ التي تحددها السلطة على النماذج المخصصة موقفا من الناقل ويجب ان تحرر هذه البيانات وفقا لمنطوق التعريف وعند الاقتضاء وفقا للنص الذي يمنح أو يفرض وضما خاصا وبصورة خاصة ، يجب تسمية الاصناف التي يمكنها ان تستفيد من وضع مفضل طبقا للنص الخاص الذي يمنح هذا الوضع .

ان تسمية البضاعة يجب عند الاقتضاء أن تتبع تسميتها في التعريف .

### مسؤولية الناقل

المادة ٢٨ - ١ - يجب ان تحتوي البيانات الجمركية على جميع الدلائل اللازمة لتطبيق الرسوم الجمركية والرسوم المختلفة والانظمة والمعاملات وتدابير المراقبة ويجب ان تشمل هذه البيانات بوجه خاص على نوع البضاعة ووزنها وكميتها وقيمتها ومنشأها ومكان شحنها وعلامات الطرود وأرقامها وعددها واسم وسيلة النقل ونوعها وتاريخ دخول البضاعة للمستودع وتوقيع الناقل ، واسم المرسل اليه الحقيقي ، هذا في الاستيراد ، أما في التصدير فيذكر مقصد البضاعة واسم المرسل اليه الحقيقي واسم الناقل .

ب - لا يجوز ان يتضمن البيان الجمركي الا بضائع عائدة لمافستو واحد أو لائحة شحن واحدة .

أما البضائع التي تخرج من المستودعات الخاصة أو العامة أو من المناطق الحرة فتطبق بشأنها الترتيبات التي يرضاها الوزير .

### تسجيل البيانات

المادة ٢٩ - ان البيانات المنظمة وفقا لاحكام المواد (١٦ ، ٢٧ ، ٢٨) تسجلها المراكز الجمركية المختصة بعد التحقق من موافقتها لهذه المواد بتاريخ اليوم الذي تقدم فيه بترتيب استلامها واتباع سلسلة من الارقام غير متقطعة وسنوية .

### التغيير في البيانات

المادة ٣٠ - لا يجوز اجراء أي تغيير في البيان بعد ان يقدم الى موظف الجمرك المسؤول ، على انه اذا اكتشف الناقل أي خطأ في البيان قبل أن يتخذ موظف الجمرك أية اجراءات عليه ، فيجوز لموظف الجمرك المسؤول أن يسمح للناقل بتصحيح ذلك الخطأ ويوقع على التصحيح بحضوره ، كما يوقع موظف الجمرك المسؤول تحت هذا التصحيح بالتاريخ والوقت الذي تم فيه ذلك التصحيح .

ان المنع المنصوص عليه في هذه المادة لا يشمل مبدئيا تغييرات الوضع ما دامت الرسوم لم تصنف بعد ، وفي حالة وجود الخلل لا يمكن تصحيح التغييرات العائدة للوضع الا بعد حل الخلاف ، يحظر على موظفي الجمرك اجراء أي تعديل في البيانات مهما كان السبب .

### تحديد قيمة البضائع والبائات منشأها

المادة ٣١ - ١ - من أجل تعيين مقدار الرسوم المتوجبة على البضائع المستوردة تعتبر قيمة البضاعة في مصدرها أو محل شرائها أو مكان شحنها يوم التخليص عليها يضاف الى ذلك مصاريف الشحن والتأمين والعمولة وأية نفقات أخرى تلحق بالبضاعة حتى وصولها الى أول مركز جمركي مخول بالتخليص على البضاعة المستوردة ولو لم يتم التخليص عليها في ذلك المركز .

ب - يكون اثبات ثمن الشراء ومنشأ البضاعة بتقديم جميع الفواتير الاصلية والاوراق التي تبين ثمن البضاعة في المكان الذي اشترت منه واجرة شحنها ونفقات تأمينها وأية مصاريف أخرى حتى وصول البضاعة الى مركز التخليص .

ج - يشترط ان تكون الفواتير الخاصة بأثمان البضائع مصدقا عليها من قبل الغرف التجارية أو الصناعية أو الهيئات المماثلة في البلدان المصدرة ومن قبل القناصل الاردنيين في المدن المصدرة في حالة وجود تمثيل اردني في تلك المدن وفي حالة عدم وجود ممثلين اردنيين يكتفى بتصديق الغرف التجارية أو الصناعية أو الهيئات المماثلة .

د - عند عدم ابراز أية وثيقة من الوثائق المطلوبة ، أو اذا كانت الفواتير غير مصدقة حسب الاصول ، أو اذا لم يقتنع موظف الجمرك بصحة أية وثيقة من الوثائق السالفة الذكر فعليه ان يرفض السير في الاجراءات الجمركية للتخليص على البضاعة وأن يحيل الامر الى السلطة لاصدار تعليماتها بشأن الاجراءات الواجب اتباعها ، ويحق للسلطة أن تسمح باتمام التخليص لقاء غرامة لا تتجاوز نسبتها الـ (٢٢٪) من قيمة البضاعة عن أية وثيقة مطلوبة لم تبرز عند التخليص أو خلال المدة التي تحددها بموجب تعليماتها .

هـ - اذا ادعى الناقل بفقدان أية وثيقة لازمة وتبذر عليه الحصول على صورة عنها فعليه قبل مباشرة الاجراءات الجمركية ان يدون على البيان شرحا يصرح فيه بذلك ، وبأنه يقبل تخمين الجمرك بصورة قطعية .

و - تمن البضائع من مخمن الجمرك المسؤول وتقابل تلك الاثمان مع الاسعار المدرجة في البيان من قبل الناقل .

ز - اذا اختلف الناقل والمخمن على أسعار البضائع يحال الامر الى السلطة لاعطاء القرار في هذا الشأن ، فان لم يقل الناقل قرار السلطة فله ان يطلب استيفاء الرسوم (والفرامات ان وجدت) المتحققة على هذه البضاعة عينا وعلى السلطة أن تستوفي هذه الرسوم والفرامات على الوجه التالي :

١ - تستوفي عينا ما يبادل رسوم وغرامات الاستيراد المتحققة على البضاعة (سياف) بالسعر والمصاريف المدونة في البيان المقدم من الناقل .

هنا من أصل

٢ - بعد استيفاء الغرامة (إن وجدت) بحسب ما ورد في الفقرة (١) - تقوم السلطة بتحقيق الرسوم على المتبقي من البضائع بالسعر والمصاريف المدونة في البيان، وتستوفي عنها ما يبادل هذه الرسوم، على أن تحسب أثمان البضائع المأخوذة عنها بسعرها وكلفتها حسب البيان مع ما يصيبها من الرسوم باستثناء رسوم وغرامات الاستيراد.

٣ - في الحالات التي يكون فيها قسم من الرسوم متحققا على أساس القيمة والقسم الآخر على أساس الوزن أو الحجم أو العدد، تكفي مصلحة الجمارك باستيفاء ما يبادل الرسوم والغرامات المتحققة على أساس القيمة بنفس الطريقة الموضحة في الفقرتين (١ و ٢) أعلاه، ويبقى استيفاء الرسوم عن الأقسام الأخرى بحسب الفئة المحددة في التعريفة.

٤ - غير أنه إذا كانت طبيعة البضاعة لا تسمح بأخذ جزء من الإرسالية تكون قيمته مساوية للرسوم المستحقة تماما، وانما تستوجب أخذ صنف تزيد قيمته على هذه الرسوم للمستورد، إذا قبلت السلطة ذلك، أن يعطى لمصلحة الجمارك صنفا آخر قيمته أقل من الرسوم ويدفع الباقي نقدا على أساس تامين الجمرک، وبالعكس إذا كانت القيمة الموضحة للبضاعة التي يقع عليها الاختيار تزيد على الرسوم المستحقة على الإرسالية بأكملها فعلى الجمرک أن يدفع للمستورد قيمة الفرق مضافا إليها ٥٪.

وإذا كانت الإرسالية غير قابلة للتجزئة فللسلطة أن تأخذها وترد للمستورد القيمة التي يكون قد أوضحها مضافا إليها ٥٪.

٥ - يكون انتخاب البضائع المأخوذة عنها بموجب أحكام هذه المادة من حق مأمور الجمرک المختص وحده دون أن يكون مقيدا بوجه من الوجوه.

٦ - تباع البضاعة المأخوذة عنها بهذه الصورة بالزاد المئلي فوراً من قبل مأمور الجمرک المختص، إلا إذا رأت السلطة أن مصلحة الخزينة تقتضي بخلاف ذلك.

#### الفوائس

المادة ٣٢ - ١ - يجب أن تبين الفاتورة التي تقدم إلى الجمارك من أجل التخليص على بضاعة واردة ما يلي:

- ١ - تاريخ تنظيمها.
- ٢ - اسم مرسل البضاعة وعنوانه.
- ٣ - اسم مستورد البضاعة وعنوانه.
- ٤ - نوع البضاعة.
- ٥ - سعر وحدة البضاعة وقيمتها الإجمالية.
- ٦ - أية مصاريف إضافية دلت من قبل مرسل البضاعة.

٧ - كمية البضاعة ووزنها القائم والصافي.

٨ - عدد الطرود وأرقامها وعلاماتها وأوزانها وقياساتها ومحتوياتها.

٩ - منشأ البضاعة وواسطة النقل والمكان الذي شحنت منه.

ب - لكي تقبل الفاتورة يجب أن يذكر فيها تاريخ يتفق وتاريخ شحن البضائع العائدة لها من مكان إرسالها، وكل مدة تنقضي بين تاريخ الشحن وتاريخ تنظيم الفاتورة يجب تبريرها بصورة يقتنع بها موظف الجمرک المسؤول.

#### صلاحية السلطة بالطن في صحة الوثائق

المادة ٣٣ - أن إبراز المستندات والوثائق المشار إليها في المادة (٣١) لا يهدى موظف الجمرک المختص الذي له حق الطعن في محتوياتها أمام السلطة.

#### الاستثناءات من تصديق اللواتير

المادة ٣٤ - يستثنى من تصديق الفواتير ما يلي:

- ١ - كل فاتورة لا تتجاوز قيمتها ٣٠ دينارا (حسب تقدير مأمور الجمرک المختص).
- ب - البضائع المغفلة الواردة إلى الأشخاص والشركات والهيئات الرسمية وغير الرسمية التي تتمتع بحق الإعفاء من الرسوم الجمركية.
- ج - البضائع الواردة من البلدان العربية وتكون من منتوجاتها أو مصنوعات.
- د - أية هيئة أو مؤسسة أو جهة يوافق مجلس الوزراء على استثنائها بنسب من الوزير.
- هـ - مستوردو البترول والزيوت (ما يتعلق بفواتير الزيوت والمواد المشتعلة فقط).

#### تجزئة الإرسالية

المادة ٣٥ - لا يجوز تجزئة إرسالية من البضائع، أي أنه إذا وردت إرسالية فلا يحق إنهاء معاملة جزء منها وتأخير الباقي بل يجب أن ينظم بأكمل الإرسالية بيان واحد وتم الإجراءات الجمركية وفق ذلك، إلا أنه يجوز للوزير بناء على تنسيب السلطة عندما يرى أسبابا مبررة للتجزئة أن يسمح بها بالشكل الذي يراه شرط أن لا يترتب على هذه التجزئة أية خسارة تلحق بالخزينة بأي وجه من الوجوه.

#### العلامات الدالة على المنشأ

المادة ٣٦ - يجوز الزام المستوردين بوضع العلامات (الماركات) الدالة على المنشأ على المنتوجات الأجنبية المستوردة إلى المملكة (بقرارات خاصة تصدرها السلطة).

تحدد هذه القرارات (لكل نوع) من المنتوجات الأجنبية الشروط التي يجب مراعاتها في وضع علامات المنشأ وكذلك الشروط اللازمة لتطبيق هذه القرارات.

كل ما من الشغل



يحظر بصورة مطلقة الاستيراد أو الإدخال إلى المستودع أو إلى المنطقة الحرة أو المرور بطريق الترانزيت، لجميع البضائع الأجنبية الطليسية أو المصنوعة التي تحمل هي نفسها أو على غلافاتها أو صناديقها أو بالانها أو على ظروفها أو عصباتها .. الخ، علامة مصنع أو متجر أو أي اسم أو إشارة أو دلالة أي كانت من شأنها أن توهم أن هذه البضاعة قد صنعت في المملكة أو أن منشأها هو المملكة .

#### القائم البيانات

المادة ٣٧ - يحق للسلطة أن تلمي البيانات التي لسبب يعود إلى مقدم البيان لم تنته المعاملات المائدة لها خلال مدة خمسة عشر يوما كاملة ابتداء من تاريخ تسجيل هذه البيانات .  
وفي هذه الحالة يجوز للسلطة أن تطلب معاينة البضائع وفق نصوص هذا القانون ، ويمكن إجراء هذه المعاينة في غياب مقدم البيان إذا لم يلب الدعوة الموجهة إليه لحضور المعاينة .

#### البيانات الموقوتة

المادة ٣٨ - يجوز للناقل بناء على ترخيص من مأمور الجمرتك المختص وقبل تقديم البيان أن يفحص البضائع المائدة له تحت اشراف المأمور ، وإن يأخذ عينات منها للتحقق من نوعها ، أو قيمتها ، أو كميتها ، وتؤدي عن هذه البيانات الرسوم المتوجبة .

#### الكشف ومعاينة البضائع

المادة ٣٩ - تفتح الطرود وتقر محتوياتها وترزم من قبل الناقل بحضور مأمور الجمرتك المختص الذي يقابل محتوياتها بالبيان والوثائق الأخرى المقدمة منه ، فإذا ظهر نقص يشار إلى ذلك في البيان ، وإذا ظهرت بضائع لم تدرج في الوثائق المرفقة ، فتعتبر تلك البضائع مهربة وتضبط ويعرض الناقل للعقوبات المنصوص عليها في القانون ، على أنه إذا اقتضت السلطة بأنه لم يكن هنالك سوء نية للتملص من دفع الرسوم عن تلك البضائع أو من أية قيود أخرى فلها أن تكفي باستيفاء ضعف الرسوم القانونية المستحقة إلا إذا ارتأت قبول مبلغ أقل من ذلك .  
لمأمور الجمرتك المسؤول الحق في معاينة كافة الأرسالية أو أي جزء منها وله أيضا معاينتها أكثر من مرة إذا رأى ذلك ضروريا .

#### المعاينة الفنية والصحية

##### المعاينة الصحية :

المادة ٤٠ - ١ - إذا اشتبه مأمور الجمرتك المختص بوجود تلف أو فساد في بعض البضائع المستوردة من أنواع المأكولات أو المشروبات ، أو الدخان ، أو أي شيء يعرض الصحة العامة للخطر ، فله الحق في إرسال عينات من هذه المواد للفحص من قبل الدوائر المختصة أو أرباب الخبرة ، وإذا قررت الجهات المختصة المذكورة عدم صلاحيتها للاستعمال تلف بحضور هيئة مؤلفة من مأمور الجمرتك المختص وموظف من الدائرة الفنية أو أحد أرباب الخبرة ويحضر الناقل ، وإذا تضرر حضور الناقل فيكتفى بالمندوبين المذكورين .

ب - أن نفقات التحليل والاتلاف عائدة على الناقل ويجوز للسلطة أن تقوم بدفع هذه النفقات على حسابه على أن تحصل منه وفق الأصول القانونية وتعتبر من الاموال الأميرية المستحقة الاداء .  
ج - يجوز للسلطة حسب الشروط التي تحددها أن تسمح بإعادة تصدير مثل هذه البضائع إذا طلب الناقل ذلك .

#### المعاينة الفنية :

المادة ٤١ - يجوز للسلطة (كلما وجدت ذلك لازما) أن تحيل للدائرة الفنية المختصة أو لاية جهة ذات خبرة أية بضاعة مستوردة لمعاينتها فنيا ، وذلك بقصد معرفة طريقة تركيبها أو تكوينها ، أو طريقة استعمالها أو لأي سبب آخر .

#### معاينة المسافرين

المادة ٤٢ - ١ - على المسافرين الداخلين إلى المملكة أو الخارجين منها أن يتقدموا إلى مكتب الجمرتك المختص ليمثلوا بما معهم تحت طائلة العقوبات المنصوص عليها في هذا القانون .  
ب - تفتش حقائب المسافرين وما يوجد معهم من طرود من قبل مأمور الجمرتك المختص وله أيضا أن يقوم بمعاينة وتفتيش أشخاص المسافرين ، على أنه لا يجوز أن تفتش المرأة إلا من قبل امرأة .  
ج - تستوفي الرسوم الجمركية عن البضائع التي بحوزة المسافرين وفق التعليمات التي يصدرها الوزير لهذا الغرض .

#### تأدية الرسوم

المادة ٤٣ - أن البضائع هي رهن الرسوم ، ولا يمكن سحبها من الجمارك إلا بعد تأديتها . وعلى الموظفين المكلفين باستيفاء الرسوم أن يعطوا بها ايصالا حسب النموذج المختص .

#### رسوم بضائع الحكومة

المادة ٤٤ - أن البضائع المستوردة لحساب الدوائر الحكومية اما باسمها أو لحسابها تخضع لتأدية الرسوم الجمركية وفقا لاحكام المادة ٤٥ ، مع مراعاة احكام المادة ٨٢ .

المادة ٤٥ - تنظم بيانات البضائع المائدة للحكومة حسب احكام المادتين ٢٧ و ٢٨ من هذا القانون ، على أنه يحق للسلطة أن تصرف النظر عن تقديم أية وثيقة تعذر ابرازها .

في الحالات التي يكون الرسم فيها متوجبا على الحكومة ، يحق للسلطة بعد انتهاء الكشف السماح بسحب البضائع المقدمة بياناتها على هذه الصورة فوراً قبل دفع الرسوم وضمن الشروط التي تقرها .

أما البضائع الواردة لحساب الحكومة وتكون رسومها متوجبة على الافراد فتطبق بشأنها الاجراءات والاحكام المطبقة على البضائع التجارية .

كل ما من المصلحة



### البضائع المتنازل عنها

المادة ٤٦ - أ - البضائع التي تنازل عنها أصحابها بأقرار كتابي تنقل في الحال إلى مكان خاص في مستودعات الجمارك وتدون في سجلات البضائع غير المطالب بها حيث تباع بنفس الطريقة المتبعة في بيع البضائع المأخوذة عنا .  
ب - الأشياء الجزئية التي توجد في المخازن والأرصعة دون أن يعرف مصدرها أو صاحبها ، تعامل معاملة البضائع المتنازل عنها ، ويجب عند استلامها وقبدها ، فتحها لمعرفة محتوياتها .

### المنطقة الجمركية

المادة ٤٧ - المنطقة الجمركية هي المنطقة التي يكون بها مركز جمركي للتخليص ، وتشمل مكاتب الجمرك ومستودعاته وأرصعته وأرضه ، والسلطة الحق في أن تمتد من المنطقة الجمركية في أي وقت جميع الأشخاص الذين ترى أن وجودهم في المنطقة الجمركية المذكورة غير مرغوب فيه .

### المستودعات

المادة ٤٨ - تشمل مستودعات الجمارك ، الأبنية والأرصعة والأراضي الفضاء التي تملكها أو تستأجرها لحفظ البضائع الواردة قبل التخليص عليها ، كما تشمل المستودعات الأرض الموافقة على أن تخزن فيها بضائع لم تدفع رسومها الجمركية ، وتعتبر هذه المستودعات جزءاً من المنطقة الجمركية .

### رفض ادخال اصناف من البضائع للمستودعات

المادة ٤٩ - أ - يجوز لمأمور الجمارك المسؤول أن يرفض قبول أية بضائع في المستودع إذا لم يكن فيه مكان كاف لها ، أو كان نوع البضاعة أو حجمها يجعل وضعها في المستودع غير مستحسن أو غير ممكن ، وعلى الناقل أن يحتفظ بهذه البضاعة بالطريقة والشروط التي تعينها السلطة إلى أن يتم التخليص عليها ويكون ذلك على مسؤولية الناقل ونفقته وتعتبر البضاعة في هذه الحالة أنها في مستودع وهمي إلى أن يتم التخليص عليها .

ب - لا يسمح بادخال أو تفريغ المواد القابلة للاحتراق والمواد القارضة أو المفرقة مع البضائع العادية في المستودع وكذلك البضائع التي تظهر عليها علامات الفساد والتلف ، والبضائع التي قد تعرض المستودع إلى أخطار بوجودها أو التي تضر البضائع التي تجاورها ، وكذلك البضائع المنقرطة والبضائع التي يتطلب حفظها انشاءات خاصة .

ج - البضائع القابلة للتلف مثل الخضار والفواكه والزبدة واللحوم الثلجة والحيوانات الحية ، والمزروعات وغيرها ، إذا مضى على دخولها المستودع ٤٨ ساعة ولم تسلمها الناقل ، تباع من قبل مأمور الجمرك بالزاد العتيق أو بالطريقة التي يراها ملائمة وتفيد استلامها أمانة حتى إذا طالب بها أصحابها خلال سنتين ترد إليهم بعد أن تحسم منها الرسوم والنفقات وإذا لم يطلب بها خلال هذه المدة تصبح خاضعة للجزئية ، ويحق للناقل تسلم البضاعة بعد الاعلان وقبل انقضاء البيع ، شرط تسديد نفقات الاعلان وأية مصاريف أخرى انفقها مصلحة الجمارك بسبب تأخير تسليمها بالإضافة إلى الرسوم المتحققة .

### اخراج البضائع من المنطقة الجمركية

المادة ٥٠ - يجب أن تكون جميع البضائع التي تخرج من المنطقة الجمركية مصحوبة بأذن اخراج قانوني من مأمور المستودع المسؤول ، سواء أكانت خاضعة للرسوم أو مفاة منها ، ولا يجوز اخراج بضائع من غير الباب المخصص لخروجها إلا بأذن خطي من مأمور الجمرك المختص .

### نقل البضائع من جمرك لآخر

المادة ٥١ - أ - يجوز نقل البضائع من جمرك إلى آخر بقصد انتهاء ماملاتها الجمركية بعد اتمام الاجراءات التالية :

أ - تقديم فواتير الطرود المراد نقلها مع اذن التسليم وأية أوراق تتعلق بتلك الطرود إلى الجمرك المطلوب نقلها منه .

ب - ختم الطرود بالراس من قبل الجمرك وتسليمها للناقل بعد أن يعترف خطياً باستلامها وبإختام صحيحة وأن يتعهد بإيصالها إلى المحل المراد نقلها إليه بنفس الحال التي استلمت بها وذلك ضمن الشروط والتحفظات والضمانات التي تقرها السلطة .

٢ - إذا وجد أن ختم أحد الطرود أثناء تسليمها للجمرك المرسل إليه مكسور أو مشتببه به يفتح الطرد فوراً بحضور مأمور الجمرك والناقل وينظم ضبط محتوياته ، وتعتبر البضائع الناقصة مهربة ويماقب الناقل بغرامة لا تزيد على عشرة دنانير عن كل طرد وجدت محتوياته ناقصة أو لوحظ بأنه فتح ووقع به تلاعب وذلك بالإضافة إلى الرسوم والمقوبات الأخرى المنصوص عليها في هذا القانون بشأن البضائع المهربة .

٣ - البضائع المنقولة على هذه الصورة يرفق بها كشف مانفستو من قبل مركز الجمرك المنقولة منه يتضمن أوزانها وكمياتها وعدد طرودها وأوصافها .

وأي تبين بين التفاصيل الواردة في الكشف الأصلي المقدم من الناقل وحقيقة البضاعة يجب أن يبلغ عنه بتنظيم ضبط اصولي ترفق نسخة منه مع الكشف المرسل للمركز المنقولة إليه البضاعة .

على المراكز المنقولة منها البضاعة أن تبلغ السلطة والمراكز المنقولة إليها البضاعة في كل حالة عن كل بضاعة يجري نقلها على هذه الصورة في نفس الوقت الذي تنقل فيه . يتوجب على المراكز المنقولة منها هذه البضاعة التثبت من وصولها لمقاصدها في الوقت المقرر لها .

### السماح بإنشاء مستودعات خاصة وعامة

المادة ٥٢ - للوزير أن يرخّص بإنشاء مخازن استيداع خاصة وعامة ضمن الشروط والتحفظات والضمانات التي يحددها لإيداع البضائع التابعة للرسوم الجمركية عند استيرادها للمرة الأولى ، وله كذلك أن يلغي هذا الترخيص في أي وقت دون بيان الأسباب . للوزير أن يصدر التعليمات التي تنظم كيفية إيداع البضائع المذكورة وطريقة الإشراف عليها والأجور التي تستوفى عنها ويحق له كذلك أن يعدل هذه الأجور .

كل من أخل  
بمادة ٤٩ من القانون

### مستودعات البترول الخاصة

المادة ٥٣ - يجوز الترخيص للأفراد أو الشركات الصناعية أو التجارية أو البلديات بإنشاء مستودعات خاصة للبترول ، ويمنح الحق بإنشاء هذه المستودعات بموافقة مجلس الوزراء بناء على تنسيب من الوزير بعد أخذ رأي الدوائر ذات العلاقة . يخضع إنشاء المستودعات المذكورة للشروط والضمانات التي يحددها الوزير .

### اجور التالفة

المادة ٥٤ - ١ - تستوفي اجور التالفة في المراكز التي يقوم فيها عتالو الجمارك بتفريغ البضائع في المنطقة الجمركية وتستوفي هذه الاجور عن جميع البضائع التي تجري عليها المعاملات الجمركية حسب التعريف الآتية :

١ - ٢٠ فلسا عن كل ١٠٠ كيلوغرام أو جزء منها عن الطرود التي لا يزيد وزن الواحد منها على خمسمائة كيلوغرام .

ب - ٣٠ فلسا عن كل ١٠٠ كيلوغرام عن الطرود التي يزيد وزن الواحد منها على خمسمائة كيلوغرام .

ج - ٢٠ فلسا عن كل طرد من أمتة المسافرين الشخصية .

تشمل هذه الاجور اجرة تفريغ البضائع في المنطقة الجمركية واخراجها من المستودعات .

د - يستوفي نصف الاجور المينة أعلاه عند نقل البضائع من مستودع لآخر بطلب انقسل .

هـ - يستوفي ربع الاجور عندما يسمح بالتخليص على البضاعة دون تفريغها في المنطقة الجمركية .

٢ - لمجلس الوزراء بتنسيب من الوزير تعديل هذه الاجور بقرار ينشر في الجريدة الرسمية.

### رسوم الاحتفاظ

المادة ٥٥ - ١ - يحق للناقل ابقاء البضاعة في مستودعات الجمارك مدة لا تزيد عن سبعة أيام من تاريخ دخولها ، وتشمل السبعة أيام يوم دخول البضاعة الى المستودع ويوم خروجها منه وبعد انتهاء هذه المدة تستوفي عنها رسوم الاحتفاظ كما يلي :

### فلس

التبغ والسكريات والكحول ١٠٠ في اليوم عن كل ١٠٠ كيلوغرام أو أي جزء منها .

البضائع الأخرى ٥٠ في اليوم عن كل ١٠٠ كيلوغرام أو أي جزء منها .

أمتة المسافرين ٢٠ في اليوم عن كل طرد .

تضمن المنطقة الجمركية هذه الرسوم على البضائع التي تبقى على الارضلة أو في العراء

٢ - إذا لم تسحب البضائع من مستودعات الجمارك خلال ثلاثة أشهر من تاريخ ادخالها يعلن عنها مأمور الجمرع المختص في الجريدة الرسمية أو في إحدى الجرائد المحلية ، وبعد مرور شهر من تاريخ الاعلان تباع البضاعة بالمزاد العلني تحت اشراف لجنة من اثنين من موظفي مركز الجمرع المختص وعضو من المجلس البلدي أو من الفرقة التجارية ، والسلطة غير مسؤولة عن أية خسارة تلحق بالبضاعة من جراء البيع بالصورة سالفه الذكر .

٣ - على اللجنة المكلفة ببيع البضائع المشار إليها أعلاه أن تنظم كشفا بمفردات البضاعة وأنواعها وكمياتها وأوزانها ومنشأها إن أمكن .

٤ - تحسم من ثمن المبيع الرسوم الجمركية وأية رسوم ومصاريف أخرى ترتبت على البضاعة وما تبقى يقيد في حساب الامانات ، فإذا لم يطالب بها خلال سنتين من تاريخ البيع تصبح حقا للخزينة .

### الاستثناء من رسوم الاحتفاظ

المادة ٥٦ - سنتي البضائع التالية من رسوم الاحتفاظ المذكورة في المادة ٥٥ من هذا القانون .

أ - ما يرد باسم جلالة الملك أو لحسابه .

ب - ما يستورد من قبل الدوائر الحكومية .

ج - البضائع التي تأخر في المستودع لاجل فحصها من أية دائرة فنية أو بسبب الحجز من لدن الحكومة وكذا التي تأخر بسبب الاجراءات الجمركية عندما يكون التأخير قد نشأ عن الموظف المختص أو عن السلطة .

المادة ٥٧ - لمجلس الوزراء بتنسيب من الوزير تعديل رسوم الاحتفاظ المنصوص عليها في المادة ٥٥ من هذا القانون وإضافة أي استثناء منها بقرار ينشر في الجريدة الرسمية .

وله كذلك أن يفي من هذه الرسوم بعد تحققها .

### البضائع الداخلة الى المستودع بطريق الخطأ

المادة ٥٨ - إذا ثبت ان بضاعة ادخلت الى المستودع بطريق الخطأ يجوز للوزير ان يسمح باخراجها دون دفع رسوم احتفاظ عنها لمدة شهر واحد من تاريخ ادخالها المستودع .

### مهلة الاحتفاظ بالبضائع في المخازن الخاصة والعامة

المادة ٥٩ - ١ - يسمح بتخزين البضائع التي وافقت السلطة على ادخالها في مستودع عام أو خاص لمدة سنة واحدة من تاريخ ادخالها الا اذا نص في الموافقة على مدة أقل ، ويجوز للسلطة لاسباب تقتنع بها تمديد هذه المدة حتى ستة أشهر فقط ، أما بالنسبة لشركات التبغ والسجائر فيجوز أن تكون مدة التمديد حتى سنتين .

هذا من أصل

في حالة عدم دفع الرسوم في نهاية المهلة تمن السلطة عن بيع البضاعة بالزاد  
العلمي وتباع خلال اسبوع واحد من تاريخ الاعلان .

ب - يؤخذ من ثمن البيع الرسوم المتحققة والتفقات والاجور التي لحقت بالبضاعة أثناء  
التخزين وبعده وما زاد عن ذلك يقيد في حساب الامانات حيث يجري رده لصاحب  
الاستحقاق .

ج - اذا لم تف اثمان البيع لتسديد الرسوم والتفقات والاجور فتسدد الرسوم أولا ، وان لم  
تكن كافية أيضا لتسديد الرسوم فيعتبر ثمن البيع بدلا من الرسوم بالنسبة لما بلغ ، أما الزيادة  
عن مقدار الرسوم فتؤخذ منها أولا التفقات ، وما زاد للاجور وصاحب البضاعة .

#### التسريسيات

##### احكام مشتركة للترانسييت العادي والترانسييت الدولي

المادة ٦٠ - ١ - يمكن ارسال البضائع التي هي من منشأ اجنبي بطريقة الترانسييت العادي أو الترانسييت  
الدولي سواء ادخلت هذه البضائع من الحدود البرية أو البحرية لتخرج مباشرة من  
حدود غيرها برية أو بحرية ، أو كانت مرساة بطريق البر من مكتب أو مستودع أو  
منطقة حرة على الحدود أو من الداخل الى مكتب آخر أو مستودع آخر أو منطقة  
حرة أخرى .

ان عمليات الادخال والاخراج لا يمكن ان تجري الا عن طريق المراكز التي  
تعيينها السلطة .

عند وصول البضائع الى مكتب المقصد ، يجوز اعطاؤها كل الاتجاهات التي كانت  
ممثلة لو استوردت هذه البضائع مباشرة عن طريق هذا المكتب ، يصرح بالوضع الذي  
يطبق نهائيا وينظم البيان ، وتجري الملائمة حسب القواعد المبينة في المادة ٢٧ وما يليها .

اذا كانت البضائع متقولة الى بلد اجنبي يتوقف مبدئيا اعطاء ابراء سندات التمهيد  
المكفولة أو السندات التي تقوم مقامها أو رد التأمينات ، على ابراز شهادة من جمارك  
بلد المقصد تثبت وصول البضائع .

تحدد السلطة الضمانات والتخفقات للبضائع المارة بطريق الترانسييت كما تحدد  
مهلة لتقديم شهادة الوصول من جمارك المقصد ، ولها ان تنفي من تقديمها وان تستبدلها  
بأبائن أخرى يعود لها أمر تحديدها .

#### ٢ - تحريم من الترانسييت :

- البضائع التي تحمل علامات كاذبة عن منشأ ايردي .
- البضائع التي تمنع بقر الوفاق من مجلس الموزعة .

#### الترانسييت العادي

المادة ٦١ - ١ - يجري الترانسييت العادي بجميع الوسائل دون تمييز على مسؤولية الشاحن موقع  
تمهيد الترانسييت .

تجري في مكتب الارسال الجمركي على البضائع المرسلة تحت هذا الوضع -  
المعاملات نفسها المذكورة في المادة ٢٧ وما يليها ، المتعلقة بالبيان التفصيلي على شكل سند  
تمهيد مكفول وبالملائمة .

ب - يستوجب شحن البضائع المرسلة تحت هذا الوضع اما ايداع الرسوم الجمركية الاخرى  
بصورة تأمين أو توقيع سندات تمهيد مكفولة مشتملة على الضمانات التي تحددها السلطة  
ويذكر فيها مكتب المقصد وتحدد مدة النقل بالنسبة للمسافات . اذا كان الامر يتعلق  
ببضائع خاضعة لرسوم داخلية أو غيرها يتوجب على متهمدي الترانسييت بأن يتحملوا في  
حال عدم اتمام الترانسييت العقوبات المنصوص عليها في التشريعات الخاصة بهذه الرسوم ،  
علاوة على الغرامات التقديرية الجمركية .

المادة ٦٢ - ان طرود البضائع المرسلة تحت وضع الترانسييت العادي تخضع ضمن الشروط التي تحددها  
السلطة ، اما للترخيص البسيط أو للترخيص البسيط مع أخذ عينة من البضاعة ، أو  
لترخيص المزودج مع التغليف المزودج .

أما البضائع المشحونة فرطاً ، فيجوز للجمرك ان يرخص بترخيص محتوياتها ضمن  
الشروط التي يحددها .

عند وصول البضاعة الى مكتب المقصد ، يسلم سند التمهيد المكفول أو المستد الذي يقوم  
مقامه للجمرك ، وهذا لا يعطي الابراء الا بعد التأكد من سلامة الترخيص ومن هوية الطرود .  
ان نقل البضاعة من وسيلة نقل الى وسيلة نقل أخرى أثناء الطريق يسمح به تحت  
اشراف الجمرك وبموافقة رئيس المركز الجمركي المختص .

#### الترانسييت الدولي

المادة ٦٣ - ان الترانسييت الدولي منحصر بشركات السكك الحديدية أو شركات النقل بالسيارات المأذونة  
وتحت مسؤولية هذه الشركات وذلك ضمن الشروط والتخفقات التي يحددها الوزير .  
تحدد تعليمات من الوزير المسالك التي يمكن اجراء النقل عليها بالترانسييت الدولي .

تنفي مبدئيا البضائع المرسلة تحت وضع الترانسييت الدولي من المعاملات المتعلقة بالبيان  
التفصيلي والملائمة التفصيلية .

على انه يمكن اخضاعها لهذه المعاملات ، لا سيما في حالة الاشتباه بوجود غش أو لدى  
استحالة الترخيص .

كل ما من المصلحة



### تعهدات الترانسيت الدولي

المادة ٦٤ - ان نوع وأهمية التعهدات التي ينبغي أن تقدمها شركات النقل بالترانسيت الدولي وشروط ترخيص البضاعة وخفرتها ، واعداد شاحنات السكك الحديدية والسيارات والادوية الخاصة المدة للنقل بالترانسيت الدولي ، ونقل البضائع من وسيلة نقل الى وسيلة أخرى أثناء الطريق ، وتحديد انواع البيانات وتفصيلاتها تقرر من قبل الوزير .

### تخزين البضائع المادة بطريق التوسط (الترانسيت)

المادة ٦٥ - ١ - يجوز للوزير ضمن الشروط والضمانات التي يقررها ان يسمح بايداع البضائع المارة بطريق التوسط (الترانسيت) في مستودع عام أو خاص لمدة ستين يوما ، فإذا لم تسحب البضاعة بعد انقضاء المدة المسموح لها ولم يوافق الوزير على تمديدتها فله ان يتخذ الاجراءات اللازمة لبيع البضاعة بالزاد المئني وان يفيد المبلغ الزائد بعد حسم مقدار الرسوم والتفقات المستحقة والغرامات التي يقررها (على ان لا تتجاوز الغرامة ٥٠٪ من قيمة البضاعة) في حساب الامانات ولا ترد هذه الزيادة اذا لم يطلب بها خلال سنة واحدة من تاريخ البيع .

٢ - لا يسمح بوضع البضائع المارة بطريق التوسط للاستهلاك المحلي الا في ظروف خاصة وبموافقة مجلس الوزراء .

### اعادة التصدير وود الرسوم

المادة ٦٦ - ١ - يجوز للسلطة ان تسمح باعادة تصدير البضائع المستوردة الى المملكة بعد ان يكون قد تم التخليص عليها جمركيا ضمن الشروط التي تقررها .

ب - يجوز للوزير ان يسمح باعادة الرسوم التي استوفيت أو أية نسبة منها عن البضائع المعاد تصديرها بمقتضى الفقرة (أ) من هذه المادة .

ج - يجوز للسلطة ان تسمح باعادة أية بضاعة واردة للمملكة أو تحويلها قبل دفع الرسوم عنها ضمن الشروط التي تقررها .

### امتياز الرسوم الجمركية

المادة ٦٧ - تتمتع مصلحة الجمارك من أجل تحصيل الرسوم والغرامات والمصادرات والاستردادات بامتياز على أموال الكلفين المتقولة ويعمل بهذا الامتياز في جميع الظروف حتى في حالة الافلاس ، وبالأفضلية على جميع الديون ما عدا المتعلقة منها بصيانة الاشياء ومصاريف القضاء التي يقدمها الشخص الثالث والديون التي لها امتياز عام على المقاولات .

### الفروق في الرسوم

المادة ٦٨ - اذا ظهر عند التدقيق ان الرسوم والغرامات المتوجبة بموجب هذا القانون على أية بضاعة لم تستوف ، أو انها استوفيت بنقص وكان ذلك ناشئا عن خطأ حسابي أو جهل في التعريف أو لاي سبب آخر يحصل النقص المذكور من صاحب البضاعة ، ولمصلحة الجمارك الحق في طلب تحصيل هذه التوافيق خلال اربع سنوات من تاريخ المعاملة ، وكذلك اذا ظهر ان الرسوم المستوفاة تزيد عن الرسوم المستحقة للمصلحة ان يطلب في أي وقت خلال اربع سنوات من تاريخ المعاملة استرداد هذه الزيادة والا فتصبح حقا للمصلحة .

### البضائع المستوردة تحت وضع الادخال المؤقت

المادة ٦٩ - تعفى من الرسوم البضائع التي توافق السلطة على منحها حق الادخال المؤقت وفقا لاحكام التالية :

١ - المتوجات الاجنية الخاضعة للرسوم الجمركية أو لرسوم أخرى منوط أمر تحصيلها بمصلحة الجمارك التي يراد صنعها أو اكمال شغلها في المملكة والتي يتعهد أصحابها باعادة تصديرها خلال مدة محددة وبعد اتمام المعاملات والشروط التي تفرضها السلطة على أن تخضع هذه العمليات للترتيبات والشروط والضمانات التي تحددها .

ب - طلبات الادخال للمواد التالية :

- ١ - طلبات ادخال لوازم اشغال وتحريات أو اختبارات .
- ٢ - طلبات ادخال لها صفة شخصية واستثنائية غير قابلة للتعميم .
- ٣ - طلبات ادخال اكياس وغلافات لامانها .
- ٤ - طلبات ادخال بضائع للعرض والاعادة .
- ٥ - السيارات الاجنية الواردة بقصد التصليح أو التجهيز .

المادة ٧٠ - ان استيراد المتوجات المسموح بادخالها مؤقتا بموجب المادة ٦٩ يستدعي تقديم الضمانات التي تحددها السلطة كما يستلزم اتمام معاملات البيان التفصيلي نفسها .

المادة ٧١ - يجوز بناء على ترخيص من السلطة ان توضع المتوجات المدخلة مؤقتا للاستهلاك المحلي على أساس تسديد الرسوم المتوجبة بموجب التعريف .

المادة ٧٢ - كل نقص يظهر في حساب بضائع الادخال المؤقت يخضع لتأدية الرسوم وكل مخالفة مرتكبة في تطبيق وضع الادخال المؤقت يعاقب عليها بمقتضى احكام هذا القانون .

### احكام خاصة بالسيارات

#### السياحة الدولية

المادة ٧٣ - ان أصحاب السيارات الذين يكون محل اقامتهم خارج المملكة والتمتع بامتيازات السياحة المقبولة لدى السلطة ، يمكنهم ان يستفيدوا بصدد سياراتهم من وضع الاستيراد المؤقت لمدة محددة لسنة واحدة معفاة من الرسوم ضمن الشروط والتحفظات الآتية :

يرخص لشركات السياحة المقبولة في تمهدها بتحمل مسؤولية التمتع اليها ضمانا لتأدية الرسوم المتوجبة عند الانقضاء على السيارات التي لا يعاد تصديرها خلال المدة المحددة أعلاه .

ان التمتع الذي تمنحه هذه الشركات يكفله تخاف مصلحة الجمارك نادي السيارات الملكي في الاردن ، أو أية مؤسسة معاملة بواسطة سند إيدوع لدى المصلحة المذكورة .

كل من ادخل

المادة ٧٤ - تستورد السيارات تحت هذا الوضع بموجب سندات خاصة تسمى «ترينيك» دفتر المرور صالحة لمدة سنة ابتداء من تاريخ إعطائها ولعدد غير محدد من السفرات أثناء هذه المدة .

يطبق وضع الترينيك على السيارات والدراجات ذات المحرك المشتملة على ثلاثة دواليب وعلى الدراجات النارية .

يدون في دفاتر المرور اطارات المطاط الداخلية والخارجية والاطارات البديلية .

يجوز للسلطة ان تسمح بالادخال الموقت تحت هذا الوضع للادوات والقطع البديلية اللازمة أثناء مدة الإقامة .

ان ما لا يعاد تقديمه من هذه الاشياء لمصلحة الجمارك لدى الخروج من البلاد يخضع لتأدية الرسوم .

المادة ٧٥ - تحدد السلطة شروط التطبيق العملي لوضع الترينيك (دفتر المرور) .

#### الادخال الموقت للسيارات الاجنبية المدة

##### لنقل المسافرين او البضائع

المادة ٧٦ - ان السيارات الاجنبية التي تقوم بين الخارج والمملكة بنقل مسافرين وبضائع يمكن قبولها تحت وضع الادخال الموقت بشرط المعاملة بالمثل وعلى أن تراعى التحفظات التي تحددها السلطة.

يحظر على السيارات المشار اليها في هذه المادة والمادة ٧٣ من هذا القانون ان تقوم بأي نقل كان في داخل المملكة أثناء إقامتها .

##### الاعفاء من الرسوم الجمركية

المادة ٧٧ - تعفى من الرسوم المواد والحاجيات الواردة باسم جلالة الملك المظلم .

##### الاعفاءات الممنوحة بموجب الاتفاقيات

المادة ٧٨ - تعفى من الرسوم المواد والحاجيات المائدة الى الهيئات والاشخاص الذين يتمتعون بحق الاعفاء بموجب اتفاقيات خاصة تلتزم بها الحكومة وفق أحكام تلك الاتفاقيات .

##### السلوك السياسي والقنصلي

المادة ٧٩ - تعفى من الرسوم جميع البضائع المستوردة باسم ممثلي الدول الاجنبية الوارد ذكرهم فيما يلي والمدة لاستعمالهم الشخصي أو الرسمي أو لاستعمال أفراد عائلاتهم :

١ - سكرتير البعثة الدبلوماسية والمستشارون والسكرتيريون والمحققون الذين يتمتعون الى السلوك الدبلوماسي .

ب - المحققون الفنيون الذين يرشحهم رئيس البعثة وتقبل بهم وزارة الخارجية في المملكة .

ج - القناصل العامون والقناصل ونائب القناصل .

ويشترط ان لا يستفيد كل شخص من الاشخاص الوارد ذكرهم أعلاه من الاعفاء سوى عن سيارة واحدة باستثناء رئيس البعثة الذي يمكن ان يستورد أكثر من سيارة واحدة بشرط أن تكون ملكه الخاص .

المادة ٨٠ - تعفى من الرسوم الامتعة الشخصية والاثاث والادوات المنزلية الجديدة الواردة للموظفين السياسيين والقنصلين الذين يتمتعون بالاعفاء الجمركي وذلك وفقا للشروط التالية :

١ - أن يكون الاستيراد قد تم خلال ثلاثة أشهر اعتبارا من وصول طالب الاعفاء الى المملكة

ويجوز تمديد هذه المدة في ظروف خاصة يترك حق تقديرها الى وزارة الخارجية على أن لا تتجاوز المدة الاضافية ستة أشهر .

ب - أن يكون طلب الاعفاء مقرونا بموافقة ومصادقة رئيس البعثة السياسية أو القنصلية .

المادة ٨١ - تعفى من الرسوم وفقا لاحكام المادة ٩٩ :

١ - السيارات المدة لاستعمال المفوضيات الرسمية ويحدد عددها بالتين ويمكن زيادة هذا العدد بقرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزارة الخارجية .

ب - مواد البناء لانشاء المفوضيات أو ترميمها عندما تكون ملكا للمفوضية باستثناء المواد التي تتيج المملكة من نوعها .

ج - الافلام السينمائية الثقافية أو العلمية أو الاجتماعية على أن لا تعرض في القاعات العامة أو الخاصة للاستثمار .

د - الاختام والاوراق الرسمية والاعلام والقرطاسية واللوزم وأثاث المفوضيات والقنصليات والالوسمة والشارات المستوردة على أن تعين وزارة الخارجية مدى شمول هذه المادة .

##### مستوردات الحكومة والجيش

المادة ٨٢ - تخضع جميع ما تستورده الدوائر الحكومية والجيش أو ما يستورد لاستعمالها الخاص للرسوم الجمركية باستثناء ما يقرر مجلس الوزراء اعفاءه من الرسوم الجمركية .

##### اعفاءات الهيئات والمؤسسات العلمية

##### والفنية والدينية والخيرية

المادة ٨٣ - تعفى من الرسوم المواد التالية المستوردة من قبل المؤسسات العلمية والفنية والخيرية والدينية .

١ - الادوات واللوازم والمؤن الطبية والآلات والمعدات الجراحية المرسلة الى المستشفيات وملاجيئ المجازيب ومعامل الادوية والصيدليات التي تدار ادارة كلية أو جزئية من قبل جمعية خيرية وشهد وزير الصحة انها كذلك .

كل من اشغلي

ج - المواد المذكورة في الفقرة (ب) والمبوسات أو الماكولات المرسلة الى دور الايتام أو مأوى المجزة أو المستشفيات اذا كان المستشفى أو الميم أو مأوى المجزة تديره طائفة دينية أو جمعية خيرية ، والناوادم الضرورية التي يستوردها الاشخاص الدينيون المحقون بالمؤسسات الدينية أو الخيرية كالألبسة ومواد الغذاء والمقايير والقرطاسية من جميع الانواع شرط أن لا تتجاوز قيمتها في السنة ٤٠ ديناراً .

د - أدوات الزينة والمنروشات المرسله للمعابد والمأكولات والملبوسات المرسله الى الاديرة والخبور المرسله الى الكنائس لاستعمالها في الطقوس الدينية على أن لا تتجاوز الكمية ثمانية لتر في السنة لكل كاهن .

هـ - الأشغال الفنية والمجموعات العلمية أو الفنية ، والنماذج والأشياء ذات القيمة الأثرية أو العلمية المرسله للمتاحف والمكاتب التي تدار للمنفعة العامة أو تكون ملحقة بمعهد علمي والتي يوافق عليها مجلس الوزراء في كلتا الحالتين .

و - الأدوات والايهزة العلمية الواردة لغايات التتقيب والبحث الاثري المرسله الى اية  
جمعية أثرية حازت موافقة مجلس الوزراء .

٢- جميع المهمات والواجبات التي تستوردها المؤسسات العلمية والفنية والخيرية والدينية التي تكون ضرورية لاستعمالها الخاص وتقتسم السلطة بأنها كذلك .

ج - مواد البناء المستوردة من قبل المآهد الدينية لتشيد معبد أو دير أو مستشفى أو مدرسة أو بيتهم أو مأوى للمعزة والفقراء ، أو ملجأ للمجازب بشرط أن تكون هذه المؤسسات مدارة من قبل طائفة دينية يوافق مجلس الوزراء العالي على صفتها .

المادة ٨٤ - تعفى من الرسوم الآلات والادوات التالية:

١- المصحات الثانية المستعملة للزراعة وأجزاؤها وشماتها ومحركاتها والمحركات الثانية

المادة ٨٥ - ١ - تعفى شركات ومؤسسات الطيران الاردنية من الرسوم عن الطائرات المستوردة وأجزائها وقطعها المتصلة بتمتاتها وأدوات ولوازم اصلاحها وصيانتها ومواد الوقود والزيت واللازمة لها ، والأكولات والمشروبات والسجائر الخاصة باستهلاك المسافرين والملاحين على ظهر الطائرات .

٢ - تعفى شركات الطيران الاجنبية من الرسوم عن مواد الوقود والزيوت التي تزود بها طائراتها أثناء وجودها في المملكة شرط المعاملة بالمثل .

المادة ٨٦ - تعفى البلديات من الرسوم عما تستورده لاستعمالها الخاص من المواد التالية :

أ - المواسير ومتماثلها وتوابعها ولوازم تمدنيات المياه وعددها وتوابعها .  
 ب - السيارات والمداخل وقطعها الاحتياطية والأدوات الفنية اللازمة للتخطيط والهندسة .  
 ج - المضخات والموتورات وأجزاؤها الاحتياطية المستوردة بقصد استعمالها في مشاريع مياه الشرب .

المادة ٨٧ - تعفى من الرسوم كافة اللوازم والمواد باستثناء الزيوت والشحومات والمواد المشتعلة التي تستوردها شركة مصانع الفوسفات وشركة مصانع الاسمنت الخاصة بأعمالهما .  
اللاجئون والمعوذون

المادة ٨٨ - تعفى مواد الغذاء والكساء والغطاء والخيام والملاجئ وغير ذلك من المواد الضرورية الواردة باسم الجهات الرسمية أو المؤسسات الدينية والخيرية لمصلحة اللاجئين والفقراء باستثناء التبغ والمشروبات الروحية .

Handwritten text on a tilted rectangular label: *John in 116*



الآلات وماكينات الدعاية

المادة ٨٩ - تعفى من الرسوم الآلات وماكيناتها وتواهبها المستوددة بقصد التمثيل والاعادة لاغراض الدعاية والسياحة .

العينات الطبية

المادة ٩٠ - تعفى من الرسوم العينات الطبية الواردة للتوزيع المجاني والموسومة بما يدل على انها كذلك .

شركة البوتاس

المادة ٩١ - تعفى من الرسوم جميع البضائع والمواد والاشياء اللازمة لاغراض شركة البوتاس العربية المساهمة المحدودة بتسيب من وزارة الاقتصاد .

نالي الجيش العربي

المادة ٩٢ - تعفى من الرسوم للأكولات والمواد الاخرى اللازمة لاستهلاك نالي الجيش العربي الاردني على أن تحدد أصفائها ومقاديرها لكل سنة بتسيب من وزارة الدفاع وقرار من وزير المالية والاقتصاد والوزير المختص بموافقة رئيس الوزراء .

اسرى الحرب

المادة ٩٣ - يعفى من الرسوم ما يرد لاسرى الحرب من مواد الغذاء والكساء والادوية وأدوات العمل اليدوية أو التي لها صفة فنية وما يماثلها مما هو منصوص عليه دوليا بالاتفاقات المتعلقة بهذا الشأن التي تشترك فيها حكومة المملكة الاردنية وذلك في الحالات التي تستورد فيها هذه المواد في الطرود البريدية .

الاسفنج والاصداق والمواد المالئة

المادة ٩٤ - تعفى الآلات والادوات والاجهزة اللازمة في أعمال استخراج الاسفنج والصدف واللؤلؤ وأية مواد اخرى مشابهة من البحر .

المناجم

المادة ٩٥ - تعفى من الرسوم منارات الشحن الخاطئة بطلان الصادرات الخام من منتجات المناجم بواسطة الشركات ذات العلاقة .

احكام مشتركة للمواد من ٧٨ - ٩٥

المادة ٩٦ - تمنح الاعفاءات من الرسوم للبضائع المشار اليها في المواد ٧٨ - ٩٥ ضمن الشروط والقواعد العامة التالية :

- أ - أن تكون البضاعة قد شحنت بموجب بوالص شحن لأمر الجهة المستفيدة من الاعفاء أو جرى شراؤها أو تحويلها بموافقة السلطة من المستودعات الخاصة أو العامة .
- ب - أن يتمتع بذات الاعفاء والتسهيلات الجمركية المثلون السياسيون والقناصل الاردنيون في الدولة التي ينتمي اليها الممثل السياسي أو القنصلي الاجنبي المستفيد من الاعفاء .
- ج - أن يكون الموظف الذي يستفيد من الاعفاء والتسهيلات الجمركية منقطعاً لوظيفته وأن لا يقوم بعمل آخر ولا يتعاطى التجارة بصورة مباشرة أو غير مباشرة .
- د - تخضع المواد التي تستفيد من الاعفاء الى كافة المعاملات الجمركية والمالية الا اذا نص صراحة على خلاف ذلك .
- هـ - تحدد الأصناف والكميات التي تستفيد من الاعفاءات المشار اليها في المواد سالفة الذكر من قبل السلطة ضمن الشروط والقيود والتحفيزات التي تقررها الا في الحالات التي يرد بشأنها نص خاص .
- و - يجوز للسلطة أن تسترد بالصورة التي تحصل بها الاموال الاميرية الرسوم المستحقة على أية بضاعة استفادت من الاعفاءات سالفة الذكر اذا اقتنت بأن تلك البضاعة قد جرى التصرف بها على خلاف المقاصد التي اعفيت من أجلها .

امتعة المسافرين

المادة ٩٧ - تعفى من الرسوم الامتعة الذاتية التي يستصحبها المسافر وتكون ملكاً له وتشمل :

- أ - الالبسة الخاصة الضرورية والامتعة الشخصية .
  - ب - قطعة واحدة فقط لكل مسافر من النظارات وآلات التصوير وماكينات الكتابة (ماكينات الكتابة تعفى فقط للأشخاص الذين تستدعي أعمالهم وجودها معهم) .
  - ج - العدد والادوات التي يستعملها المسافرون في مهنتهم .
- تخضع جميع هذه الاعفاءات للشروط والتحفيزات التي تقررها السلطة .
- ويستثنى من أحكام هذه المادة الاسلحة والذخائر والكحول والمشروبات الروحية والدخان والروائح العطرية والاثاث والفراش والسجاد والبسط والأكولات .
- خلافًا لاحكام هذه الفقرة يحق للمسافر أن يحمل ٥٠ غراماً من التبغ أو السجائر وأية مواد لا يزيد رسمها على ٢٥٠ فلساً بشرط أن يعترف المسافر بجميع ما لديه من المواد ويحق للسواح والزوار الاجانب أن يحمل الواحد منهم ما لا يزيد على مائتي جرام من السجائر ولتر واحد من المشروبات الروحية في قوالب مفتوحة .
- يجوز للسلطة في ظروف خاصة أن تعفى الامتعة المذكورة في هذه المادة التي تدخل الى المملكة خلال سنتين يوماً من وصول صاحبها اذا اقتنت بملكته لها وكانت أسباب التأخير مبررة .

كل من أشعل

### الآلات والأدوات المنزلية

المادة ٩٨ - تعفى من الرسوم الأدوات المنزلية التي يجلبها الأردنيون والأجانب القادمون للإقامة في الأردن على أن يخضع هذا الإعفاء لموافقة السلطة وضمن التحفظات التالية :

- أ - أن تكون الأدوات البيتية المقلدة مستعملة من قبل صاحبها قبل إدخالها إلى المملكة وأن تكون آثار هذا الاستعمال واضحة يقتنع بها الموظف المسؤول .
- ب - أن تناسب هذه الأدوات كمية ونوعاً ومنزلة صاحبها ، وأن تكون معدة بصورة مقنة لاستعماله الخاص .

ج - لا يشمل هذا الإعفاء ما يلي :

الآلات الموسيقية وأجهزة الراديو والتلاجات والسجاد والفساتيل وقطع الموبيليا ، ويطبق هذا الاستثناء عندما لا تبلغ قيمة الخسارة في هذه المواد ٣٠٪ من قيمتها الأساسية (ويرتك تقدير ذلك للموظف المختص) ، وما تزيد قيمته على مئة دينار من كل نوع من أدوات المائدة التالية :

السكاكين ، والشوك ، والصحون .

لا يشمل هذا الإعفاء أية مادة يستثنىها الوزير بقرار إداري .

### امتعة المهاجرين

المادة ٩٩ - تعفى من الرسوم أمتة المهاجرين الذين يدخلون للمملكة بموافقة السلطات المختصة وتشمل هذه الامتعة ما يلي :

- أ - الامتعة البيتية والذاتية والصور وأدوات المائدة من سكاكين وملاعق وشوك وفوط والأواني الخزفية والأواني الفضية المقلدة وما كانت الخياطة والأدوات الموسيقية وعربات الأطفال وما شاكل ذلك من الأدوات البيتية الجديدة كانت أم مستعملة .
- ب - العدد والآلات والأدوات التي تستعمل في الحرف والصناعات والأعمال .
- ج - عربات النقل والكرات وغيرها من المركبات الزراعية والمواشي والطيور الداجنة التي هي ملك المهاجر أو فئة من المهاجرين وضرورية لهم .

يشترط أن تكون المواد في جميع الأحوال في حيازة المهاجر فعلاً أو أن يملن عن استيرادها بمجرد وصوله وأن تصل خلال تسعين يوماً من تاريخ قدومه ، وأن يعطى بياناً يتضمن بأن تلك المواد ليست للبيع .

في حالة وقوع الخلاف على ما إذا كانت أية مادة كانت ملكاً حقيقياً للمهاجر أو ما إذا كانت من المواد الممنوعة في القوانين (تجارية) ضرورة له في مهنته أو في عمله فثبتت التسلطة في ذلك الخلاف ويكون قرارها قطعيًا .

### إعفاءات أخرى

المادة ١٠٠ - تعفى من الرسوم المواد التالية :

- أ - العينات بشرط أن لا تكون من التي يمكن بيعها كبضائع تجارية .
- ب - التوابيت المحتوية على جثث الموتى والأواني المحتوية على رماد جثث الموتى .
- ج - لوحات الذكرى والألواح التذكارية وشواهد وزخارف الأضرحة .
- د - المواد المستوردة ثانية خلال ستين إلى المملكة ودفع عنها الرسم عند استيرادها للمرة الأولى .
- هـ - شارات فرق الكشف والمرشدين واللبسة الرسمية والشارات التي يرتديها موظفو جمعية الرفق بالحيوان .
- و - متوجات المملكة المرتجعة خلال مدة لا تزيد على ستين من تاريخ تصديرها .

### الامتيازات العسكرية

المادة ١٠١ - تعفى قوات الجيش والشرطة والدرك والأمن في المملكة وقوات الدول العربية من الرسوم عما تستورده من :

- أ - المهمات العسكرية والذخائر وأدوات النقل واللبسة .
- ب - أية مواد أخرى يقررها مجلس الوزراء .

### حل الخلاف

المادة ١٠٢ - إذا وقع خلاف حول ما إذا كانت البضائع المستوردة بموجب أحكام المواد ٧٨ إلى ١٠١ خاضعة للرسوم أو معفاة منها فثبتت السلطة في هذا الخلاف ويكون قرارها قطعيًا .

### تحصيل الرسوم عن البضائع المغفلة

المادة ١٠٣ - البضائع التي يجري تصريفها أو التخلي عنها بالبيع أو خلافة من قبل الجهات الرسمية وغير الرسمية التي لم يسبق أن استوفيت عنها الرسوم تخضع لهذه الرسوم وتعتبر مستحقة عند البيع أو التخلي حسب الفئة المعمول بها في ذلك التاريخ . ولمصلحة الجمارك أن تحجز هذه البضائع حتى تسدد رسومها ولها أن تبيعها بالزاد العتيق بعد سبعة أيام من تاريخ الحجز .

تحدد القيمة الزائدة من ثمن المبيع عن مقدار الرسوم والنفقات في حساب الأمانات وترد لمن يثبت أنه صاحب الاستحقاق في خلال ستة أشهر من وقوع البيع .

يشترط صاحب البضاعة المستفيدة من الإعفاء أو الشخص الذي انتقلت إليه ملكيتها مسؤولاً بالتكافل والتضامن عن هذه الرسوم تجاه مصلحة الجمارك .

هذا من الأعمال

### صلاحية منح الاعفاء ورفعته

المادة ١٠٤ - لمجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير ووزير الاقتصاد الوطني ان يقرر رفع الاعفاء عن أية بضاعة من البضائع المشار إليها في المواد ٧٨ - ١٠١ من هذا القانون أو ان يضيف إليها أية بضاعة أخرى يرى اعفائها وينشر قراره في الجريدة الرسمية .

### الشهادة الجمركية

المادة ١٠٥ - ١ - اذا طلب التاجر الحصول على اشعار بوصول البضائع الى المملكة يعطى شهادة يذكر فيها ما يؤكد وصول البضائع ورقم وتاريخ البيان الذي جرى تخليصها بموجبه ، ولا يجوز بغير هذه الشهادة الاشعار بوصول البضائع الى المملكة . ولا يشمل ذلك الاشعار الذي يدرج من الجمرك المختص على البيان الاجنبي المتضمن ما يفيد وصول محتويات ذلك البيان .

ب - تعطى الشهادة المشار إليها في الفقرة (١) أيضا عوضا عن أية ورقة رسمية أو مستند مفقود ، ويستوفى عنها رسم قدره مائة فلس .

### التلف أو الحريق في المستودعات

المادة ١٠٦ - ان مصلحة الجمارك غير مسؤولة عن احتراق البضائع أو تلفها في المستودع في كافة الظروف والاحتمالات ، غير انه يبقى من واجبات الموظف المسؤول اتخاذ التدابير الممكنة لاجتناب الحريق والتلف والاحتياط لها .

### النطاق الجمركي

المادة ١٠٧ - ان النطاق الجمركي هو ذلك الجزء من المملكة الواقع بين حدودها وخط وهمي وراء المراكز والكتائب أو النقاط الجمركية الاولى من جهة الحدود ، ويحدد هذا الخط وفقا لمتنصيات المراقبة بأوامر ادارية يصدرها الوزير بموافقة مجلس الوزراء وتنشر في الجريدة الرسمية .

يتخذ الوزير في داخل هذا النطاق تدابير خاصة لمراقبة نقل وحيازة البضائع ويحدد كيفية تطبيق هذه التدابير .

المادة ١٠٨ - للوزير بموافقة مجلس الوزراء حق وضع أية رقابة خاصة على أي صنف من البضائع الاجنبية والمحلية الموجودة بدخل المملكة ، أو انتهاء استيرادها ضمن الترتيبات التي يراها .

المادة ١٠٩ - ان البضائع الخاضعة للرقابة الخاصة لا يمكن نقلها في داخل النطاق الجمركي الا بشرط ارفاقها بتراخيص يحددها الوزير وضمن الترتيبات التي يقررها . يتخذ في هذه التراخيص الوقت اللازم لاجراء النقل بالطريق المخصص للموافقة على ابراز هذا الترخيص لدى كل طلب من موظفي الجمارك والبيان .

المادة ١١٠ - ان اقتناء البضائع الخاضعة للرقابة الخاصة يمكن ان يحصل في أماكن محددة داخل النطاق الجمركي تمنح بأوامر ادارية من الوزير تنشر في الجريدة الرسمية . فيما عدا هذه الاماكن يحظر وجود أي مخزن للبضائع الخاضعة للرقابة الخاصة . ويعتبر كانه في مخزن ما يكون من هذه البضائع في بالات كبيرة أو صغيرة أو في غيرها من الظروف أو مخفي بأي طريقة أخرى وعجز صاحبها عن ابراز الترخيص اللازم الذي خوله حق حفظها وكذلك ما يضبط قائضا عن الاحتياجات العادية .

المادة ١١١ - عندما تستلزم ذلك ضرورات الرقابة ، يمكن مسك حساب مفتوح في مكاتب الجمرك الواقعة ضمن النطاق حسب التعليمات التي يصدرها الوزير تسجل فيه جبرا من قبل ذوي العلاقة أنواع وكميات البضائع والمواد الموجودة لديهم مما هو خاضع للرقابة الخاصة على ان تبقى هذه القيود خاضعة للرقابة الجمركية وبإمكان السلطة اجراء احصاءات فجائية في محلات الاشخاص المذكورين في هذه المادة .

المادة ١١٢ - ان كل تجول أو اقتناء غير نظامي في النطاق الجمركي لبضاعة خاضعة للرقابة الخاصة وكل تجول خلافا للترخيص الصادر عن السلطة وكل زيادة وتقص في الحساب المفتوح غير مبرر يعتبر بمثابة استيراد أو تصدير أو نقل بطريقة التهريب ويوجب تطبيق العقوبات المنصوص عليها في المادة ١٤٧ من هذا القانون .

### استثناءات من الرقابة الخاصة

المادة ١١٣ - ان تطبيق الرقابة الخاصة على أنواع من البضائع ضمن النطاق الجمركي لا يؤثر بأي حال على الاحكام الخاصة بوضع البضائع المارة بطريق الترانزيت ولا على الاحكام الخاصة بالاتفاقات المقودة مع البلدان المجاورة المتعلقة بتجارة الترانزيت مع هذه البلدان .

### مغصو البضائع

المادة ١١٤ - يقبل للقيام بتقديم البضائع الى الجمرك لوضعها للاستهلاك أو تحت أي وضع آخر :

أ - الافراد من غير التجار المرسلين بأسماهم منهم أو لهم .

ب - التجار أو متمدوهم المفوضون (مستخدمو التجارة المخلصون) للبضائع التي يتبنون انهم اصحابها أو مؤتمنون عليها أو شاحنوها .

ج - ممتننو تخليص البضائع (عملاء الجمارك المرخصون) .

المادة ١١٥ - يتحتم على الاشخاص المذكورين في المادة ١١٤ تقديم أمر التسليم المائد للبضائع الى الجمرك .

ان تجير أمر التسليم لاسم عميل جمركي مرخص ، يعتبر فقط تفويضا لاتمام المعاملات الجمركية .

ترفع كل مسؤولية عن دائرة الجمارك من جراء تسليم البضاعة لصاحب أمر التسليم أو لحامله ولا يترتب على الجمرك أي تدقيق بشأن الملكية .

كل من الشغل



المادة ١١٦ - أن جميع الأشخاص المرسله اليهم البضائع أو أصحابها أو المؤتمنين عليها أو المكلفين بإرسالها بطريق الترانزيت مسؤولون بالضمان المادي (وفق أحكام المادة ١٤٧) عن أعمال كل شخص يتولى من قبلهم تخليص البضائع .

المادة ١١٧ - أن مستخدم التجارة الذي يتولى التخليص من الجمر كء هو الذي يقوم بالمعاملات الجمركية لحساب محل تجاري معين لبضائع مرسله الى هذا المحل أو مشحونة من قبله ء ولا يقبل العمل الا اذا كان عمره لا يقل عن ٢١ عاما وقدم مسبقا توكيلا نظاميا من المحل الذي يستخدمه ء ويظل التوكيل صالحا ما لم يتقضى الموكل بموجب طلب خطي يقدمه للجمرك المختص ولا يجوز دخول هؤلاء المستخدمين الى المخازن أو المستودعات الجمركية الا اذا كانت لديهم بطاقة تخولهم ذلك وتصرف هذه البطاقات من قبل رئيس الجمر كء المسؤول ويمكن سحبها اثر مخالفة أو سوء تصرف .

يشترط في التوكيل المشار اليه آتفا أن يكون خطيا ومصدقا من مأمور جمر كء أو حاكم اداري أو محاسب سواء أكان هذا التوكيل برقيا أو بسند .

المادة ١١٨ - أن العميل الجمركي المرخص هو الذي يقوم في الجمر كء بمعاملات عائدة لبضائع ليست ملكا له ولا هي باسمه .

أن العميل الجمركي المرخص مسؤول تجاه الأشخاص المرسله اليهم البضائع وتجاه الجمر كء والهيئات المستمرة للمخازن أو المستودعات الجمركية أو المناطق الحرة عن أعمال مستخدميه الذين يترتب عليه تسليمهم توكيلا نظاميا يودع في الجمر كء . لا يجوز للعميل الجمركي المرخص أن يمتلك بضائع ليست له لم تتم معاملاتها الجمركية بصورة نظامية وهو يعمل دائما لحساب الرسل اليه الذي يترتب على العميل اعلان اسمه في البيان الذي يقدم للجمر كء .

المادة ١١٩ - يحق للعميل الجمركي المرخص أن يستفيد من خدمات مستخدم أو عدة مستخدمين يدخلون عندئذ في فئة مستخدمي التجارة مخلصي البضائع من الجمر كء ويخضعون للموجبات نفسها . تسترد البطاقات من هؤلاء المستخدمين التابعين لعملاء الجمارك المرخصين وفقا لاحكام المادة ١٢٣ .

المادة ١٢٠ - يخضع الترخيص بتطلي مهنه التخليص الجمركي للشروط التالية :

- ١ - أن يكون الطالب اردنيا مقبلا في المملكة .
- ٢ - أن يكون الطالب قد أكمل الحادية والعشرين من عمره .
- ٣ - أن يكون غير محكوم عليه بجرم شائن أو أية مخالفة جمركية مما ورد في هذا القانون .
- ٤ - أن يكون من ذوي السيرة والأخلاق الحسنة ء وتقدير ذلك يعود للسلطة .
- ٥ - أن لا يكون أحد أقاربه حتى الدرجة الرابعة أو أحد أصهاره موظفا جمر كيا في المركز الذي يطلب العمل فيه .

تقدم الطلبات للحصول على الرخصة مع صورتين شمسيين للطالب وفق الامودج المخصص الى السلطة التي لها مطلق الاختصاص في منح هذا الترخيص أو حجبها دون بيان الأسباب ويكون هذا الأمر في ذلك قطعا .

المادة ١٢١ - ١ - تحدد السلطة بأمر اداري (وعندما تقضي الحاجة بذلك) لكافة المراكز الجمركية عدد العملاء الذين يسمح لهم بتطلي العمل فيها .

٢ - يحق للسلطة بأمر اداري تحديد المركز أو المراكز الجمركية التي يسمح للعملاء المرخصين بتطلي العمل فيها .

المادة ١٢٢ - يناير عملاء الجمارك وشركات التخليص المرخصين عند نفاذ هذا القانون على تطلي مهنتهم وان كانوا غير حائزين على جميع الشروط المنصوص عليها في هذا القانون على أن يكونوا تابعين في أمر تنجيتهم أو توقيفهم لاحكام هذا القانون .

المادة ١٢٣ - يلقى ترخيص العميل الجمركي أو شركات التخليص نهائيا بقرار من الوزير وذلك في حال فقدانه لكل أو بعض المؤهلات المنصوص عليها في المادة ١٢٠ من هذا القانون .

ويجوز للسلطة إيقاف العميل الجمركي أو شركات التخليص مؤقتا عن العمل مدة لا تتجاوز السنة الواحدة اذا ارتكب أفعالا أو مخالفات لا تستوجب الغاء رخصته .

المادة ١٢٤ - يدفع العميل الجمركي أو شركات التخليص رسما سنويا قدره خمسمائة فلس قبل اصدار الرخصة .

المادة ١٢٥ - ان مدة الرخصة هي سنة واحدة تنتهي باليوم الواحد والثلاثين من شهر آذار قابلة للتجديد بموافقة السلطة .

المادة ١٢٦ - قبل صدور الرخصة على طالب الترخيص أن يقدم الكفالة المالية التي تقرها السلطة على أن لا يتجاوز مقدارها المائة دينار ء وذلك ضمن الشروط التي تقرها . ان كافة العملاء المرخصين تابعون لهذا القيد .

المادة ١٢٧ - في الاماكن التي لا يوجد فيها عميل جمر كء مرخص يجوز لاصحاب العلاقة تكليف موظف الجمارك بتنظيم البيانات الجمركية .

وتحدد السلطة المراكز التي يسمح فيها للموظف بتنظيم مثل هذه البيانات ضمن الشروط والترتيبات التي تقرها .

المادة ١٢٨ - يجوز للسلطة الزام العملاء الجمر كين ومستخدميهم لوضع شارات خاصة تحدها لتمييزهم . ان مخالفة ذلك تستوجب توقيف العميل الجمركي عن مزاوله عمله .

المادة ١٢٩ - يتوجب على العميل تحت طائلة العقوبة المنصوص عليها في المادة ١٢٨ ان يحتفظ لديه بسجل يدون فيه خلاصة المعاملات الجمركية التي تنجزها لحساب الغير ضمن الشروط التي تحددها السلطة ويشترط بوجه خاص ان يشتمل هذا السجل على الرسوم المدفوعة لادارة الجمارك والاجور المدفوعة للعميل ء وأية نفقات أخرى صرفت على المعاملات .

السلطة المختصة المطلقة في الاطلاع في كل وقت على هذه السجلات دون أي تمنع أو اعتراض من قبل العميل الجمركي .

هذا من الأعمال

### المناطق الحرة والترخيص بإنشائها

المادة ١٣٠ - ١ - أن المنطقة الحرة هي جزء من أراضي الملكة محدد ومسور بحاجز فاصل يمكن أن توضع فيه بضائع مع تعليق استيفاء كافة الرسوم عنها وتنفذ هذه البضائع كلها خارج الملكة .

ب - لمجلس الوزراء بتسيب الوزير السماح للغرف التجارية وللشركات المؤسسة بصورة نظامية أو لاية هيئة أخرى يوافق مجلس الوزراء على قيامها بهذه المهمة ضمن الشروط والالتزامات والكيفية التي يحددها لذلك بإنشاء المناطق الحرة .

أن قرار إنشاء المنطقة الحرة يحدد بالضبط مكانها وحدودها ومساحتها .

أن طريقة تسوير المنطقة ووسائل مراقبتها التي يجب أن نصمم وتنشأ بشكل يقي من السرقة ، بطريقة النش ، البضائع المستفيدة من الامتيازات الى المنطقة الجمركية وساعات الفتح والاعلاق تحدد من السلطة .

على الهيئة المخولة باستثمار منطقة حرة أن تنشيء في الامكنة الداخلة في هذه المنطقة ، وضمن شروط تحدد بنظام ، أو دفتر شروط مصدق عنه في قرار التأسيس ، المستودعات المسقوفة أو المكشوفة والخطوط الحديدية والمدات اللازمة لخزن البضائع ونقلها .

على هذه الهيئة أن تتحمل جميع المصاريف اللازمة لهذه الاعمال ، وان تتحمل المصاريف الاضافية التي تنجم عن مراقبة الجمارك لاطار المنطقة الحرة .

يمكن الترخيص للهيئة المستثمرة بأن تستوفي لمصلحتها ، تمويض لها عن مصاريف الاعداد رسوما أو بدلات ايجار يحدد نوعها وحدها الاقصى في قرار الانشاء ويحق لمستأجري القطع الداخلة في المنطقة الحرة أن يشيدوا فيها منشآت ضمن الشروط المحددة في النظام المذكور أعلاه .

### الغاء المناطق الحرة

المادة ١٣١ - يمكن الغاء المناطق الحرة بقرارات تصدر في الشكل الذي تصدر فيه قرارات الانشاء .  
تحدد في هذه القرارات المدة التي يقتضي خلالها اخراج البضائع من المنطقة الحرة .

### التخزين في المنطقة الحرة

المادة ١٣٢ - يجوز أن تخزن في المنطقة الحرة جميع البضائع المدرجة في المانفستو لغير الملكة ما عدا البضائع المنوعة أو التي تحتكرها الحكومة ، أو البضائع التي يستثنيها مجلس الوزراء .  
لا يمكن إدخال المواد البترولية أو القابلة للاشتعال الى المناطق الحرة الا ضمن الشروط التي يقرها الوزير المستوفية لمتطلبات الامن والسلامة . لا يحق للوزير أن يفرض أية مهلة كانت فيما يخص بمدة اقامة البضائع المودعة في المنطقة الحرة .

### المناطق الحرة

المادة ١٣٣ - أن المانفستات أو الخلاصات المصدقة عنها المائدة للبضائع الواردة للمنطقة الحرة أو الاوراق الاجمالية المائدة لتلك البضائع يجب ان تقدم لمركز الجمرک المختص حالا بعد تفريغ البضاعة من قبل ربان السفن أو شركات الملاحة أو المتمدنين المفوضين للشركات المكلفة بالنقل بموجب سندات تمهد مكفولة بموافقة السلطة .

كما يتوجب على الجهة المشرفة على المنطقة الحرة تسليم الجمرک خلال ٣٦ ساعة التي تلي تفريغ البضاعة لائحة منفردة بكل سفينة أو قطار أو سيارة أو أية وسيلة أخرى تشمل على التعداد الكامل لعدد وجنس الطرود وماركاتها وأرقامها وجنس البضاعة ومصدرها .

أن الالتزامات المنصوص عليها كما تقدم ترتب على نفس المكلفين بشحن البضائع الصادرة عن المنطقة الحرة أو تسفيرها .

### العمليات المسموح بها في المناطق الحرة

المادة ١٣٤ - يسمح في المناطق الحرة بأن تجري جميع عمليات تكييف البضائع وتنظيفها وفرزها ومزجها وتصنيفها وتغيير مراكزها وغربلتها وتقسيمها وتجميعها ودفنها وتكسيرها وسحقها وتحويلها وجميع عمليات التحويل الاخرى التي يمكن تحديدها في قرار انشاء المنطقة الحرة أو في قرارات لاحقة ، ويجوز مزج المتوجات الاجنبية بغيرها من المتوجات الاجنبية أو من البضائع الوطنية المكتسبة هذه الصفة .

### حماية الملكيات على البضائع

المادة ١٣٥ - يطبق ويبقى طبقاً في المناطق الحرة التشريع النافذ المتعلق بحماية الملكية التجارية والصناعية والادبية والفنية والموسيقية ، ويجب عند الاخراج أن تحمل المتوجات التي لحقها تحويل في المنطقة الحرة بصورة ظاهرة وغير قابلة للمحو عبارة (منطقة ... الحرة) .

### المخالفات وعقوباتها

المادة ١٣٦ - تطبق بهذه المنطقة القوانين والتعليمات المقررة لمنع النش والتخريب وكذا القوانين والتعليمات الخاصة بالامن العام والصحة والضرائب العامة وغيرها . أن المخالفات المرتكبة في سير العمل في المنطقة الحرة تستهدف أيضا الغاء الترخيص بقرار من مجلس الوزراء وتنسب من الوزير ، ويكون القرار قطعياً . ولوظف الجمارك الحق في الدخول الى المنطقة في أي وقت والسير فيها بكل حرية للبحث عن ممنوعات أو مهربات أو لجمع بيانات عن أعمال احصائية .

### مواعيد العمل

المادة ١٣٧ - تحدد السلطة مواعيد العمل في المنطقة وكذا مواعيد فتح الابواب واغلاقها وهي على كل حال تكون ما بين شروق الشمس وغروبها .

كل من ادخل  
هنا من الاموال

## التفريغ والتخزين

المادة ١٣٨ - لا يجوز تفريغ البضائع في المنطقة الحرة أو إدخالها إليها إلا بترخيص سابق من الجمارك ، ولا تخزن البضائع إلا في الأماكن المرخص بها .

لا يجوز شحن البضائع من المنطقة الحرة إلا بموجب ترخيص من الجمارك ، والبضائع المشحونة يجب أن يقدم عنها البيان الجمركي على النموذج المخصص لهذا الغرض .

## تسجيل البضائع

المادة ١٣٩ - يجب أن قيد البضائع الداخلة إلى المنطقة الحرة أو الخارجة منها في السجلات التي تتمتعها السلطة وتكون هذه السجلات دائما تحت تصرف موظفي الجمارك .

ويجب أن توضع فيها كافة البيانات الخاصة بالبضائع وكل بيان آخر يساعد على التحقق من عبتها ، وإذا اتضح وجود بضائع غير مسجلة في هذه السجلات تعتبر مهربة وتطبق عليها الأحكام الخاصة بالتهريب . وتولى الجمارك من ناحيتها على سبيل المراقبة ومن أجل وضع الإحصاءات التجارية ، مسك سجلات دخول وخروج مطابقة للسجلات السابقة .

## النقل من المنطقة الحرة إلى المنطقة الجمركية وبالعكس

المادة ١٤٠ - البضائع المراد التخلص عليها برسم الاستهلاك المحلي يجب نقلها أولا من المنطقة الحرة إلى المنطقة الجمركية تحت ملاحظة الجمارك والبضائع المنقولة من المنطقة الحرة إلى المنطقة الجمركية تعتبر كأنها مستوردة من الخارج لأول مرة ولو كانت من الحاصلات الوطنية ولا يرخص بإدخالها إلا بعد دفع الرسوم والوائد المقررة على البضائع الواردة وتسري عليها التعريفات الجمركية المعمول بها وقت تسديد الرسوم طبقا للقواعد المقررة لذلك ، كما تخضع لانتظام الاستيراد وأية قيودات أخرى معمول بها للبضائع الواردة .

أن البضائع المدرجة في المانفستو يرسم الوارد لا يجوز نقلها إلى المنطقة الحرة إلا بتصريح خاص من الوزير والبضائع التي يحاول إدخالها بطريق الثمن من المنطقة الحرة إلى المنطقة الجمركية تعتبر مهربة وتعامل طبقا لأحكام التهريب المنصوص عليها في هذا القانون .

## حق إصدار تعليمات

المادة ١٤١ - للوزير حق إصدار تعليمات تنظم العمل في المناطق الحرة وله أن يضمن هذه التعليمات بالتدابير المناسبة أو تهديدات برفعها وعلى الهيئات المرخص لها أن تتقيد بهذه التعليمات تحت طائلة إلغاء الترخيص .

## العمل على نفقة الكلفين

المادة ١٤٢ - تحدد من حين لآخر بقرار من مجلس الوزراء وتنسب الوزير أجور العمل الذي يؤمنه موظفو الجمارك بسبب قيامهم بمعاملات لحساب التجار والكلفين خارج أوقات العمل الرسمي وتعتبر التعليمات المتعلقة بهذا الشأن والسارية المعمول عند نفاذ هذا القانون كأنها صادرة بموجب أحكام هذه المادة .

## حق الموظفين بالتفتيش

المادة ١٤٣ - أ - يجوز لأي موظف أو محافظ جمركي أو شرطي أو دركي أن يوقف أية وسيلة من وسائل النقل ويفتشها للتأكد مما إذا كان فيها بضائع مهربة إذا كان لديه سبب مقول تجاوز مائة دينار ولا تقل عن عشرة دنائير بالإضافة إلى القوة المنصوص عليها في قانون العقوبات .

ب - يجوز لأي موظف جمركي أو محافظ جمركي أو شرطي أو دركي أن يوقف أي شخص أو طرد يحمله أي شخص كان ويفتشه إذا كان لديه سبب مقول للاشتباه به ، فإذا رفض السماح بتفتيشه يعاقب بغرامة لا تتجاوز مائة دينار ولا تقل عن عشرة دنائير بالإضافة إلى القوة المنصوص عليها في قانون العقوبات .

ج - يجوز لأي موظف جمركي أو شرطي أو دركي لديه دلائل كافية بوجود مواد مهربة في بيت أو مخزن أو أي محل آخر أن يفتشه إلا محل السكن فإنه لا يجوز تفتيشه إلا نهارا وبحضور المختار أو شاهدين .

كل من استعمل القوة أو التهديد أو أعاق بأية طريقة كانت التفتيش المصرح به بمقتضى هذه المادة أو حال دون إجراءات يعاقب بالحبس لمدة لا تزيد على السنة أو بغرامة لا تزيد على المائة دينار ولا تقل عن عشرة دنائير أو بكلا العقوبتين .

د - يجوز لأي موظف جمركي أو ضابط شرطة أو ضابط درك أن يفتش أوراق أو دفاتر أي شخص إذا اعتقد أن بها معلومات تساعد على ضبط المهربات أو كان بها حسابات أو مخابرات لها علاقة بالجمرك بموجب أحكام أية مادة من مواد هذا القانون أو أي قانون آخر وله الحق في ضبط هذه الأوراق والدفاتر ، وإذا رفض أو مانع بالتفتيش يعاقب بغرامة لا تزيد على مائة دينار ولا تقل عن عشرة دنائير بالإضافة للعقوبة المنصوص عليها في قانون العقوبات .

المادة ١٤٤ - إذا كان الشخص المراد تفتيشه بمقتضى هذا القانون امرأة ، تقوم بتفتيشها امرأة .

المادة ١٤٥ - يجوز لأي موظف جمركي أو شرطة أو درك أن يلقي القبض بلا مذكرة على أي شخص إذا كان لديه سبب مقول يدعو للاعتقاد بأنه ارتكب أو حاول ارتكاب جريمة أو كان ذا علاقة بارتكاب جريمة من الجرائم التالية :

أ - التهريب .

ب - نقل بضائع مهربة أو حيازتها .

كتاب من المجلد



المادة ١٤٦ - يرخص لموظفي ومخافني الجمارك بحمل الاسلحة التي تخصصها السلطة وذلك للقيام بأعمال الوظيفة .

يترتب على السلطات المدنية والسكينة أن تمد لهم يد المساعدة وعلى الجنود والدرك والشرطة والأمن العام أن يقدموا لهم هذه المساعدة لدى أول طلب .

#### المهربات والمخالفات

المادة ١٤٧ - بالإضافة إلى ما جاء في المادة ١٤٨ تحجز البضائع وتصادر وتطبق أيضا العقوبة المحددة في المادة ١٤٩ على المخالفات التالية :

١ - استيراد أو محاولة استيراد البضائع المنوعة أو الخاضعة للرسوم بدون بيان جمركي أو عن طريق غير معين .

٢ - البيان الكاذب في جنس البضاعة ، وبشتر بمثابة بيان كاذب في الجنس قيد بضاعة منوعة في الكشف أو في الأوراق التي تقوم مقامه تحت تسمية لا تدل على حقيقة جنسها ونوعها وصفتها .

٣ - البيان الكاذب في الوزن والمدد والقياس (أو كل وحدة نوعية أخرى) الذي ينطوي على زيادة تتجاوز اثنين بالمائة بالوزن أو العدد أو القياس (أو أية وحدة نوعية أخرى) المصرح به .

٤ - البيان الكاذب في القيمة الذي ينطوي على زيادة تفوق عشرة بالمائة من القيمة المصرح بها .

٥ - البيان الكاذب في المصدر أو المنشأ الذي يرمي إلى الحصول على الاستفادة من تعريفه أدنى من التعريف الواجبة التطبيق أو التخلص من أية قيود مفروضة .

٦ - تنظيم أو تقديم مستندات كاذبة أو مزورة أو منطوية على دلالات كاذبة بقصد الحصول على الاستفادة إما من الإعفاء من الرسوم أو من تعريفه أو رسم أدنى من التعريف أو الرسم المطبق فعلا .

٧ - الاستيراد بواسطة بريد الرسائل لرسائل ورزم مقفلة (عادية ومضمونة) ورسالات مع قيمة مصرح بها وعلب مع قيمة مصرح بها ورزم صغيرة (عادية ومضمونة) ومطبوعات (عادية ومضمونة) وعينات (عادية ومضمونة) خالية من اللصاقات النظامية ، وثابت أنها تنطوي على بضائع ممنوعة أو خاضعة للرسم وفقا للشروط المنصوص عليها في التعليمات الصادرة عن الوزير .

٨ - كل نقص لا مبرر له في الطرود المرسلة بالتراسيت أو في البضائع الموضوعة في طرود مرسلة بالتراسيت .

٩ - استبدال البضائع المصرح بأنها معدة للتراسيت كلها أو جزء منها ببضائع أخرى وإذا كانت البضائع البديلة محظورة إخراجها فتطبق أيضا العقوبة المنصوص عليها لتلك المخالفة

١٠ - عدم إثبات المرور إلى الخارج أو الوصول إلى المقصد لبضاعة مرسلة بالتراسيت أو معاد تصديرها .

أن تكرر هذه المخالفة والمخالفات السابقتين يمكن أن يؤدي عدا ذلك إلى حرمان مرتكبها أو شركاه من حق الاشتغال بالتراسيت بقرار إداري من الوزير .

١١ - النقص غير المبرر في كميات البضائع الموضوعة في المستودعات الخاصة أو العامة . إن هذه المخالفة يمكن أن تؤدي بقرار من الوزير إلى حرمان ذوي العلاقة من الاستفادة من المستودع الخاص والعام .

١٢ - عدم إثبات وصول البضائع المنقولة من مستودع إلى مستودع أو إعادة تصديرها من المستودع أو المنقولة من مركز جمركي إلى مركز جمركي آخر .

١٣ - اكتشاف بضائع في المنطقة الحرة محظورة دخولها إليها . تحقق هذه المخالفة بحق أصحاب البضائع ومودعيها أو مأموريهم أو شركائهم ، وبالأجمال بحق جميع المخالفين الأصليين وكفلائهم وشركائهم والوسطاء وقائدي وسائل النقل أو بحق الهيئة المكلفة باستثمار المنطقة الحرة أو بحق بعضهم حسبما ترى السلطة .

١٤ - ادخال بضائع موضوعة في المنطقة الحرة إلى المنطقة الجمركية دون تصريح . تحقق هذه المخالفة بحق أصحاب البضائع أو مودعيها أو مأموريهم أو شركائهم أو بحقهم جميعا .

١٥ - عدم اتمام المعاملات والاجراءات المنصوص عليها في المادة ١٣٣ .

١٦ - عدم إعادة تقديم المتوجات المدخلة موقتا معفاة من الرسوم لدى كل طلب من مصلحة الجمارك ، إما في حالتها وأما بعد تحويلها خلال المهلة النظامية للإدخال المؤقت .

١٧ - عدم إعادة تصدير الاصناف المدخلة موقتا معفاة من الرسوم أو الاصناف الناتجة عنها بعد معالجتها أو عدم وضعها في المستودع ضمن المهلة المحددة . يمكن عدا ذلك أن تؤدي هذه المخالفة والمخالفة السابقة إلى حرمان ذوي العلاقة من الاستفادة من الإدخال المؤقت بقرار من الوزير .

١٨ - نقل البضائع من ناقلة إلى أخرى أو إعادة تصديرها بدون بيان أو ترخيص .

١٩ - تحميل البواخر أو الشاحنات أو سيارات الشحن أو غيرها من وسائل النقل أو تفريغها أو سحب البضائع بدون ترخيص من الجمارك أو بغياض ممنهية .

٢٠ - ذكر عدة طرود مقفلة بأية طريقة كانت في الكشف (مانفستو) أو في قوائم الشحن أو في أوراق الطريق أو البيانات التفصيلية على أنها وحدة .

٢١ - الزيادة عن الكشف (المانفستو) أو سواء من المستندات التي تقوم مقامه . تحقق هذه المخالفة بحق المكلف بقيادة الناقلة أو الناقل أو المتدب عنها حسب الأصول وبصورة عامة بحق جميع الأشخاص ذوي العلاقة .

٢٢ - استعمال الاصناف المذكورة أدناه خارج الأماكن المسموح فيها ذلك أو استعمالها في غير الوجوه الخاصة التي منحت الإعفاء أو التخفيض في الرسوم من أجلها أو تخصيصها لغير الغاية المدة لها أو استبدالها كل ذلك بصورة غير نظامية ، أو بيعها أو التخلي عنها بدون إشعار الجمارك مسبقا وقبل أن يكون الجمارك قد أمن تحصيل الرسوم أو قبل أن يكون المشتري الجديد قد حل تماما محل المستورد الأصلي وفي جميع موجباته ، وهذه الاصناف هي :

١ - المتوجات المقبولة وفقا لتعريف الجمارك معفاة من الرسوم أو الخاضعة لرسوم منخفضة بالنظر إلى الغاية الخاصة المدة لها .

كل ما من المأمور

١٠٢ - الب - اللوازم أو المواد أو العدد أو التتجات المسلمة مفعاة من الرسوم بمقتضى المواد ٧٨ - ١٠١ ما لم تكن مفعاة من الرسوم بموجب الترفة يوم التخليص عليها .

ج - السيارات المدخلة موقفا مفعاة من الرسوم .

تحقق هذه المخالفات بحق المستفيدين من الاعفاء أو من الرسوم المخفضة أو من الادخال الموقت ، أو بحق الوسطاء أو المتهمدين أو المتزمتين المشتريين وبصورة عامة بجميع الاشخاص ذوي العلاقة ، ويمكن أن تؤدي هذه المخالفات أيضا الى نزاع الوضع المتأثر من المخالفين الذين يستفيدون منه للمدة التي يراها الوزير .

٢٣ - تجوز بضاعة خاضعة للرقابة الخاصة أو حيازتها ، بصورة غير نظامية ضمن النطاق الجمركي والتجول غير المستوفي لشروط ترخيص النقل ، أو الزيادة أو النقص غير المبررين في الحساب المتوخى للبضاعة المذكورة .

٢٤ - تصدير أو محاولة تصدير بضائع مخفولة اخراجها بدون بيان أو تصريح أو البيانات الكاذبة عند التصدير في النوع أو الجنس أو الصفة .

٢٥ - التصدير اذا كانت البضاعة خاضعة لرسوم الصادر ، والتصدير أو محاولة التصدير دون بيان والمخالفات المذكورة في الأرقام ( ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٦ ) .

٢٦ - التهرب أو محاولة التهرب من اجراء المعاملات الجمركية على شيء ما أو من تأدية الرسوم بواسطة بيان كاذب أو ناقص أو بواسطة جميع أعمال أو وسائل الشئ غير المنصوص عليها في هذا القانون .

٢٧ - البضائع المستوردة أو المصدرة بأية وسيلة من وسائل النقل الممنوع أو المقيد لتوريد أو تصدير البضائع فيها .

لوزير أن يحدد هذه الوسائل أو أن يقيد النقل فيها باعلانات تنشر في الجريدة الرسمية .

٢٨ - عدم تقديم الأبحاث خلال المهل المحددة الممنوحة وقت التصدير أو الممنوحة بقرار التمديد وتأدية الرسوم في بلد المقصد عن البضائع التي تحددها السلطة من وقت لآخر .

#### المقويات

المادة ١٤٨ - في جميع الأحوال التي تقرر فيها المحاكم مصادرة البضاعة المهربة ، يجب عليها أن تقرر في الوقت نفسه علاوة على الغرامة المنصوص عليها في هذا القانون ، مصادرة وسائل النقل والبضائع والأشياء من أي نوع كانت التي استخدمت لاختفاء الشئ (حتى ولو كان مقدما بها بيان صحيح) . إلا أنه اذا كانت واسطة النقل مركبة عمومية وضبطت المهربات من أحد المسافرين عليها أثناء وجوده على المركبة وتبين أن لا علم ولا علاقة لصاحب المركبة أو سائقها بالمهربات المضبوطة فلا يحق مصادرتها . وفي الأحوال التي تضبط فيها المهربات في مركبة عمومية ولم يعرف صاحب تلك المهربات بغير السائق أو صاحب المركبة كمهرب وتطبق المصادرة على المهربات وعلى المركبة .

المادة ١٤٩ - أن مبلغ الغرامة المنصوص عليها في المادة ١٤٧ يقطع النظر عن المصادرات يحدد كما يلي :

أ - اذا كانت البضائع والأشياء غير ممنوعة ، بمبلغ يعادل قيمتها بما فيها الرسوم .

ب - اذا كانت البضائع ممنوعة ، بمبلغ يعادل مثلي قيمتها بما فيها الرسوم .

في الأحوال التي لا تضبط فيها البضائع ووسائل النقل والأشياء التي استخدمت لاختفاء الشئ ، تحكم المحكمة علاوة على الغرامة المذكورة أعلاه للتعويض عن المصادرة ، بدفع مبلغ يعادل قيمة هذه البضائع ووسائل النقل والأشياء التي استخدمت لاختفاء الشئ بما فيها الرسوم حسب السعر في السوق المحلية بتاريخ ارتكاب الشئ .

في الحالات التي لا يمكن فيها معرفة الناصر الكافية لتعيين قيمة البضاعة والأشياء التي لم تضبط حتى ولو على وجه التقريب تفرض غرامة مقطوعة من ٥٠ - ٥٠٠ دينار .

المادة ١٥٠ - تستهدف لفرض غرامة تعادل أربعة امثال قيمة الرسوم المطلوبة المخالفات التالية :

البيان الكاذب الذي يرمي الى الحصول بدون حق بأية طريقة كانت على استرداد غير قانوني للرسوم الجمركية أو أي جزء منها والبيان الكاذب في الجنس أو النوع أو الصفة أو العدد أو القياس أو الحجم أو الوزن أو المنشأ أو القيمة الذي يرمي الى استرداد رسم يتجاوز الرسم الذي يحق استرداده .

المادة ١٥١ - تستهدف لفرض غرامة قدرها عشرة دنانير :

أ - استيراد أو محاولة استيراد بضائع مفعاة من الرسوم وغير خاضعة لاية قيود بدون بيان أو بطريقة التهريب .

ب - تصدير أو محاولة تصدير بضائع مفعاة من الرسوم وغير خاضعة لاية قيود بدون بيان أو بطريقة التهريب .

أما البضائع المقيد تصديرها فتستهدف الى غرامة لا تتجاوز مقدار قيمتها .

ج - البيان الكاذب في الجنس أو النوع أو الصفة أو المنشأ أو الكمية أو القيمة لبضائع مفعاة من الرسوم أو الذي لا يعرض للبضائع رسما ما .

د - البيان الكاذب في النوع أو الصفة الذي يعرض للبضائع رسما لا يزيد على دينار واحد .

هـ - المخالفات الواردة في الفقرات ٨ ، ٩ ، ١٠ من المادة ١٤٧ اذا كانت البضائع المرسلة بالتراسيت أو المعاد تصديرها مفعاة من الرسوم .

و - تقديم البضائع لمكتب الاخراج أو للمكتب المرسلة اليه بعد انقضاء المهلة المحددة في سند التمهيد وارجاع شهادة ابراء عن سند تمهيد بعد مرور شهر على انقضاء المهلة المعطاة بموجب هذا السند الا في ظروف قاهرة تقتض بها السلطة .

ز - قطع الترخيص أو اختام البضائع المرسلة بالتراسيت بدون مبرر وبدون تحقق نقص أو ابدال .

ح - عدم وجود بيان (ماتفستو) لدى الاخراج أو عدم تقديم ماتفستو الاخراج للجمرك .

هذا من المصلحة

المادة ١٥٢ - يستهدف لفرض غرامة قدرها ثلاثون ديناراً :

١ - النقص في الطرود المذكورة في المانفستو أو المستندات الأخرى التي تقوم مقامه المحقق بعد تفرغ وسائل النقل . ان هذه الغرامة تتوجب عن كل طرد مفقود . مع مراعاة أحكام المادة ١٣ يجوز للسلطة أن تعفي من هذه الغرامة اذا ثبت لها بصورة قاطعة بأن النقص لم يقع داخل حدود المملكة .

ب - وجود عدة مانفستات أو غيرها من المستندات التي تقوم مقامها في حيازة المكلتين بقيادة الناقلات .

ان هذه المخالفة والمخالفة السابقة تضبط بحق المكلف بقيادة الناقلات والنقل أو التدوب عنهما وعلى الأجمال بحق جميع الأشخاص ذوي العلاقة .

ج - نقل المسافرين في أراضي المملكة بالسيارات الأجنبية المشار إليها في المادة (٧٦) .

المادة ١٥٣ - عندما يقوم موظفو الجمارك بالمعاينة على البواخر ضمن الشروط المنصوص عليها في المادة ١٨ ، اذا لم يبرز المانفستو أو كانت هناك بضائع غير مذكورة فيه أو اذا وجدت فروق بين البضائع والمانفستو ، أو اذا لم تقدم للمعاينة بعض البضائع المذكورة في المانفستات ، يحكم ريان الباخرة شخصياً بتأدية مبلغ يعادل قيمة البضائع غير المذكورة في المانفستو أو الفارقة أو غير المقدمة للمعاينة ، ولغرامة مقدارها ٣٠ ديناراً وتضبط الباخرة وتبقى ضمانة لتأدية قيمة هذه العقوبات . تصدر ، علاوة على ذلك البضائع والأشياء المختلفة ، الممنوعة أو المقيدة التي تكون زائدة عن المانفستو .

المادة ١٥٤ - عندما يقوم موظفو الجمارك بتفتيش البواخر ضمن الشروط المنصوص عليها في المادة ١٨ ويظهر لهم ان حمولة هذه البواخر تشتمل على بضائع محظورة ادخالها أو اخراجها سواء ذكرت في المانفستو أم لم تذكر ، تصدر هذه البواخر مع حمولتها من تلك البضائع ، وبغير الرابطة بغرامة مقدارها ٣٠ ديناراً .

المادة ١٥٥ - ان مقاومة الرابطة أثناء التفتيش المنصوص عنه في المادتين ١٥٣ و ١٥٤ يستهدف لتثريبهم بغرامة مقدارها ٣٠ ديناراً ، وتبقى الباخرة وحمولتها ضمانة لتنفيذ هذه العقوبة .

المادة ١٥٦ - ان عدم قيد ما يجب قيده من البضائع في اللائحة المنصوص عليها في المادة ١٨ فقرة (هـ) وكل نقص في هذه اللائحة منطوق عند اقلاع الباخرة يضبط بحق الريان أو بحق التدوب عنه ، حسب الاصول ، ويؤدي الى تطبيق العقوبات المنصوص عليها في المادة (١٥٥) .

المادة ١٥٧ - ان التراخيص المنصوص عليها بشأن المادتين ١٤٩ و ١٥١ ترفع الى أربعة امثالها فيما يختص بالاستيراد والتصدير أو محاولة الاستيراد أو التصدير بدون بيان أو بطريقة غير مقررّة بواسطة الطائرات .

المادة ١٥٨ - يمكن الجمع بين التراخيص اذا تمددت المخالفات ، وتعتبر الرسوم والتراخيص تمويضاً مدنياً لصلاحية الجمارك وتحصل بالطريقة التي تحصل فيها الاموال الاميرية .

لا يسمح باستئناف الاحكام الصادرة من محكمة الجمارك قبل ان يودع الشخص الصادر بحقه الحكم لدى المحكمة مبلغاً من المال يعادل التراخيص والرسوم المحكوم بها أو تقديم كفالة بتكفي بمقدارها .

ان المبالغ المحكوم بها (الرسوم والتراخيص والمصادرات) تفرض وتحصل بالتضامن من مرتكبي المخالفات الاصليين والكفلاء والشركاء والوسطاء والباحرة وقائدي وسائل النقل وجميع الناقلين ومن أصحاب البضائع والأشخاص المرسلين اليهم ومن أصحاب وسائل النقل وأصحاب البضائع المستعملة لاختفاء الغش وأصحاب المحلات التي اودعت فيها البضائع المهربة .

#### على من تقع البينة

المادة ١٥٩ - اذا نشأ خلاف ما أثناء المحاكمة في قضية جمركية أو مكوس أو في أية اجراءات أخرى اتخذت لاسترداد أية واسطة نقل أو بضائع ضبطت من قبل موظفي الجمارك أو الشرطة أو الدرك فما اذا كانت العوائد الجمركية أو عوائد المكوس عن البضائع قد دفعت أو فيما اذا كانت البضائع قد استوردت الى البلاد أو صدرت منها أو نقلت بصورة مشروعة ، تقع بينة اثبات تلك العوائد واستيراد البضائع أو تصديرها أو نقلها بصورة مشروعة على المتهم في القضية الجمركية وعلى المدعي في أية اجراءات لاسترداد البضائع .

#### عقوبة المخالفات الأخرى

المادة ١٦٠ - يعاقب على المخالفات التي ترتكب خلافاً لاحكام هذا القانون مما لم يرد نص خاص على عقوبتها بغرامة لا تزيد على خمسة أمثال قيمة البضاعة بما فيها الرسوم الجمركية التي ارتكبت المخالفة بسببها .

#### العقوبات في القوانين الأخرى

المادة ١٦١ - ان تعرض الشخص للعقاب بمقتضى هذا القانون لا يؤثر في تعرضه للعقاب عن نفس العمل المنصوص عليه في قانون العقوبات أو أي قانون آخر .

#### كيفية تعيين قيمة الرسوم

#### عن المهربات وتقليد الامان المضبوطة

المادة ١٦٢ - ان تحديد قيمة الرسوم وقيمة البضاعة المحجوزة لاغراض هذا القانون فيما يتعلق بالمخالفات المرتكبة خلافاً لاحكامه هو من اختصاص السلطة أو من تنتدبه أو رئيس المركز الجمركي المختص .

#### التصرف بالبضائع المضبوطة

المادة ١٦٣ - لا يجوز تسليم البضائع المضبوطة لاصحابها أو لتبرعهم بطريقة التكفيل أو بأية طريقة أخرى دون موافقة السلطة وضمن الشروط التي تراها . وفي جميع الاحوال لا يجوز تكفيل البضاعة أو تسليمها دون ضمانة توازي قيمتها لحين نتيجة الاجراءات القانونية .

كل من لا يحمل  
هذه البطاقة  
يخضع للعقوبة



### حق المصالح

المادة ١٦٤ - يجوز للوزير أو من ينوبه في أي وقت أن يسوي أو يصالح عن أية دعوى أو إجراءات شرع فيها ، ولم تكتسب الدرجة القطعية ، ضد أي شخص لقاء القويات بما في ذلك مصادرة بضائع أو وسائل النقل بموجب أحكام هذا القانون أو أحكام أي قانون جمارك ومكوس آخر أو بموجب أحكام أي نظام أو أمر صدر بموجب تلك القوانين بالشروط التي يراها مناسبة ، ويحق له أيضاً أن يقبل أية غرامة مالية يراها مناسبة من أجل تسوية أي جرم يحتل أن تتخذ بشأنه الإجراءات من النوع المذكور أعلاه بدلاً من القيام بتلك الإجراءات وبشتر قراره نهائياً في جميع ما يقوم به من أعمال بمقتضى أحكام هذه المادة . ان تقديم الطلب الخلفي من المتهم بتسوية قضيته على أساس المصالحة وفق أحكام هذه المادة يكون ملزماً له بالقرار الذي يصدره الوزير .

### التصرف بالأشياء المضبوطة

المادة ١٦٥ - كل ما يضبط بموجب أحكام هذا القانون من بضائع أو وسائل نقل أو خلافاً يسلم إلى أقرب مكتب جمركي .

عندما تكون الأشياء أو وسائل النقل المضبوطة حيوانات أو مواد قابلة للتلف أو لتفصان القيمة أو مما يتهدد الاحتفاظ بها لأي سبب كان ، يحق للسلطة يبعها بالمراد العتيق حال ضبطها ويقتد منها أمانة إلى حين البت في القضية المتعلقة بها .

السلطة أن تعطي صاحب البضاعة القابلة للتلف والحيوانات المضبوطة الخيار بتقديم كفالة مالية مضمرة من كليل قيمة الأشياء المضبوطة ، أو بدفع مبلغ يبادل قيمتها أمانة عوضاً عن بيعها بالمراد العتيق ويقتد هذا المبلغ أمانة إلى حين البت في القضية المتعلقة بها .

إذا اشتمل قرار المحكمة على مصادرة الأشياء المذكورة في هذه المادة فعلى السلطة ان تباع هذه الأشياء بالمراد العتيق وأن تقيد أمانتها أو المبلغ المودع أمانة إيراداً للخزينة .

### المكافآت

المادة ١٦٦ - ١ - يجوز للوزير أو من ينوبه أن يدفع لأي شخص يعطي معلومات أو يقوم بأي عمل يؤدي إلى اكتشاف مخالفة بمقتضى هذا القانون أي مبلغ يراه مناسباً على أن لا يزيد على نصف مجموع المبلغ التحصيل بإضافة قيمة الجزاء إلى قيمة البضاعة ووسائل النقل المصادرة بشرط أن لا تعطى في أية حالة إلى شخص واحد مكافأة تزيد على خمسمائة دينار .

ب - بالرغم مما ورد في الفقرة (١) من هذه المادة يجوز لرئيس الوزراء بتسبب من الوزير :

١ - أن يسمح بدفع مكافأة تزيد على خمسمائة دينار إذا كانت ظروف الضبط ونوع المضبوطات تستدعي ذلك .

٢ - أن يسمح بمنح أي شخص يعطي معلومات أو يقوم بأي عمل من الأعمال التي تؤدي إلى اظهار الجريمة بمقتضى هذا القانون المكافأة التي قد يراها مناسبة على أن لا تتجاوز المائة دينار في أية قضية من القضايا ولو لم تحصل غرامات أو ائتمان مبيع لبضائع أو وسائل نقل مصادرة .

### المحاكم الجزائية

المادة ١٦٧ - تشكل محكمة خاصة تسمى (محكمة الجمارك البدائية) وتتألف من :

١ - قاض (يعين من قبل المجلس القضائي بالطريقة التي يعين فيها القضاة العدليين) - رئيساً . وإلى ان يعين هذا القاضي أو في حالة غيابه يجوز للوزير العدلية ان يتدب رئيس محكمة عمان البدائية ليقوم بوظيفته .

٢ - عضوين يبينهما مجلس الوزراء بتسبب وزير المالية من كبار موظفي الجمارك الذين يحملون شهادة الحقوق (إذا أمكن) ، لا تقل درجة أي منهما عن السادسة وللمجلس بتسبب الوزير حق تبديلها إذا رأى أن الضرورة تقتضي بذلك .

٣ - المجلس الوزراء بتسبب وزير المالية حق تعيين موظف من موظفي الجمارك لا تقل درجته عن السادسة ينضم إلى هذه المحكمة لاكمال نصابها في حالة تيب أحد العضوين المذكورين في الفقرة السابقة .

٤ - يرأس القاضي هذه المحكمة وفي حالة غيابه يرأسها أعلى الأعضاء درجة .

٥ - تتمتع هذه المحكمة في عمان وفي المكان الذي يعين لها من قبل الوزير ويجوز لها ان تتمتع في أي مكان آخر تراء في الملكة .

المادة ١٦٨ - يتناول اختصاص هذه المحكمة ما يلي :

١ - النظر في كافة الجرائم والمخالفات التي ترتكب ضد أحكام هذا القانون والقوانين الأخرى المتعلقة بالمكوس ، وضد أحكام قوانين وأنظمة الاستيراد والتصدير ، والأنظمة والتعليمات الصادرة بمقتضى تلك القوانين ، وكل ما يطرأ عليها جميعاً من تعديل وتبديل .

٢ - النظر في الخلافات الناجمة عن تطبيق الترفة الجمركية والاتفاقات التجارية وفي أي خلاف يقع (مهما كان نوعه) في تطبيق قانون الجمارك والمكوس وأنظمة الاستيراد والتصدير وتعديلاتها والأنظمة الصادرة بمقتضاها .

أي خلاف يقع (مهما كان نوعه) في تطبيق قانون الجمارك والمكوس وأنظمة الاستيراد والتصدير وتعديلاتها والأنظمة الصادرة بمقتضاها .

٤ - لهذه المحكمة أن تصدر قراراتها بالاجماع أو بالأكثرية .

كل من لا يعمل

المادة ١٦٩ - في الحالات التي لم تكن القضية قد وردت الى المحكمة بعد ، يجوز لرئيس محكمة الجمارك البدائية ان يطلب من أي شخص انهم بموجب هذا القانون ان يقدم كفيلا يضمن حضوره للمحكمة ، والا يقرر توقيفه حتى تنتهي القضية أو يقدم تلك الكفالة .

المادة ١٧٠ - ١ - تستأنف أحكام محكمة الجمارك البدائية الى محكمة استئنافية خاصة مؤلفة من :

- ١ - رئيس محكمة الاستئناف في عمان أو العضو الاول فيها - رئيسا .
- ب - موظف من كبار موظفي الجمارك لا تقل درجته عن الثالثة (يعينه مجلس الوزراء بتسيب وزير المالية) ، (شرط أن لا يكون وكيل الوزارة - الجمارك) عضوا .

ج - موظف من كبار موظفي وزارة الاقتصاد لا تقل درجته عن الثالثة (يعينه مجلس الوزراء بتسيب من وزير الاقتصاد) عضوا .

د - يكمل نصاب هذه المحكمة في حالة فقدان من موظف لا تقل درجته عن الثالثة يعينه مجلس الوزراء بتسيب الوزير .

٢ - لهذه المحكمة ان تفقد جلساتها في عمان وفي المكان الذي يعين لها من قبل الوزير أو في المكان الذي تراه .

٣ - تنظر هذه المحكمة في الدعوى المرفوعة لديها تدقيقا أو مراعاة حسبا تراه مناسبا وتصدر أحكامها بالأجماع أو بالأكثرية ، ولها ان تحكم بما كان يجب أن تحكم به محكمة الجمارك البدائية على أن لا يعود الاستئناف على المستأنف بالضرر اذا كان قدم من قبله وحده .

٤ - مدة الاستئناف عشرة أيام من تاريخ تبليغ الحكم البدائي اذا كان غائبا ، ومن تاريخ تفهيمه اذا كان وجاهيا .

المادة ١٧١ - تخضع محكمة الجمارك البدائية ومحكمة الاستئناف لاشراف وزارة المدلية ، ولكل واحدة منهما صلاحية دعوة الشهود واستجوابهم واستماع كافة البيانات ، وعليهما ان يتبعا في كافة اجراءاتهما الاصول الواردة في قانون اصول المحاكمات الجزائية بالتقدير الذي يتفق مع أحكام القوانين والانظمة والتعليمات المشار اليها في المادة ١٦٨ من هذا القانون .

المادة ١٧٢ - للمحكوم عليه ان يعترض على الحكم النهائي خلال اسبوع واحد من تاريخ تبليغه .

المادة ١٧٣ - ١ - يقدم الاعتراض أو الاستئناف بلائحة الى المحكمة التي أصدرت الحكم ، أو الى المحكمة التي تقع اقلية الطالب ضمن اختصاصها لرفعها الى المحكمة ذات الاختصاص .

٢ - يجوز لأي من طرفي الدعوى أن يوكل عنه محاميا حسب الأصول .

المادة ١٧٤ - ١ - يقوم بوظيفة الكتابة لدى محكمة الجمارك البدائية والاستئنافية موظفون يعينهم الوزير .

٢ - تجري التبليغات بمعرفة محافظي الجمارك أو محضري المحاكم أو دوائر الأمن وفق قانون اصول المحاكمات الحقوقية .

المادة ١٧٥ - جميع اللوائح والاستدعاءات التي تقدم غير خاضعة للرسوم .

المادة ١٧٦ - يمارس وظيفة النيابة العامة لدى هذه المحاكم رئيس قسم القضايا في الوزارة أو من يتدبه الوزير للقيام بهذه الوظيفة ، وله حق المرافعة في جميع تلك الدعاوي ، واستئناف الاحكام الصادرة فيها خلال المدة المبينة بالفقرة ٤ من المادة (١٧٠) .

المادة ١٧٧ - تحال جميع القضايا التي لم يبت فيها نهائيا الى محكمة الجمارك .

المادة ١٧٨ - تعتبر الغرامات والرسوم المحكوم بها والمصادرات كنموذج مدني لادارة الجمارك وتحصل حسب قانون تحصيل الاموال الاميرية .

#### مواد عامة

المادة ١٧٩ - قرارات السلطة في جميع الاحوال السابقة خاضعة للاعتراض عليها لدى الوزير .

المادة ١٨٠ - يعمل بالتعريفية الجمركية النافذة المفعول عند العمل بهذا القانون وتعتبر كأنها صادرة بمقتضى أحكامه الى أن تعدل أو تلتفى بالصورة القانونية .

المادة ١٨١ - لمجلس الوزراء بموافقة جلالة الملك أن يصدر أنظمة :

أ - يلغى أو يعدل بموجبها أي حكم من الاحكام المتعلقة بقل وتوريد وتخزين وتصدير وإعادة تصدير البضائع أو مرورها بطريقة الترانسيت .

ب - يلغى أو يعدل بموجبها طريقة تقديم البيانات والوثائق الخاصة بمسائل التخليص على البضائع وتحديد أثمانها .

المادة ١٨٢ - للوزير أن يصدر تعليمات :

أ - لتنظيم السجلات والنماذج الخاصة بهذا القانون وطريقة مسكها والاحتفاظ بها .

ب - لتنفيذ أي حكم من أحكام هذا القانون .

هذا من الأصول

## الالتزامات

المادة ١٨٣ - ١ - يلغى قانون الجمارك والمكوس لعام ١٩٢٦ وتعديلاته والانظمة والتعليمات والاوامر الصادرة بمقتضاه .

ب - يلغى القانون رقم ٢ لسنة ١٩٤٤ قانون رسم المينة على الصادرات المنشور في الجريدة الرسمية رقم ٧٨٧ الصادر بتاريخ ١٩٤٤/٣/١ .

ج - أي تشريع آخر الى المدى الذي تتعارض أحكامه مع أحكامه هذا القانون .

المادة ١٨٤ - رئيس الوزراء ووزراء المالية والاقتصاد الوطني والمدنية والدفاع مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون .

١٩٦١/١٢/٢٣

أمين المراسلات

وزير الاقتصاد الوطني جليل حوب	وزير الدفاع احمد الطراونة	وزير المدنية احمد الطراونة	وزير المالية هاشم الجيوسي	رئيس الوزراء بهجت التلهوني
-------------------------------------	---------------------------------	----------------------------------	---------------------------------	----------------------------------

## إعلان

بمقتضى المادة (٩٤) من الدستور

صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم ٩٨٢ تاريخ ١٩٦١/١٢/٢٧ المتضمن اعلان بطلان القانون المؤقت رقم ٣٤ لسنة ١٩٦١ الملغى لقانون الجمارك والمكوس المنشور بالعدد ١٥٧٤ من الجريدة الرسمية والذي رفعه مجلس الاعيان والنواب لان ما ورد فيه اضيف على القانون العام.

رئيس الوزراء  
بهجت التلهوني

## قرار بتعديل بعض احكام قانون الجمارك والمكوس

بناء على تنسيب صاحبي المعالي وزير المالية ووزير الاقتصاد الوطني، قرر مجلس الوزراء - بالاستناد الى المواد (١٠٤ و٥٤٥) من قانون الجمارك والمكوس رقم (١) لسنة ١٩٦٢ - الموافقة على ما يلي :

١ - اجراء التعديلات التالية في القانون رقم (١) لسنة ١٩٦٢ المشار اليه :

أ - تعديل الفقرة (١) من المادة (٨٥) من القانون كما يلي :

١/٨٥ - تعفى شركات الطيران الاردنية من الرسوم الجمركية على المواد التالية التي تستوردها هذه الشركات لاستعمالها الخاص.

أ - الطائرات والآلات واجزاؤها الاحتياطية ومتمماتها ومواد اصلاحها وصيانتها وتشغيلها وتكييفها ومواد الوقود والزيوت اللازمة لها.

ب - المواد والمهمات، عمالا يمكن صنعه محليا واللازمة لادارة اعمال شركات الطيران، على ان لا يشمل ذلك المواد التي يستهلكها الموظفون انفسهم كالملبوسات والشماعات وما مائلها .

ج - المأكولات والمشروبات الروحية المخصصة لاستهلاك المسافرين على ظهر الطائرات ضمن الترتيبات التي تحددها السلطة لضمان استهلاكها لهذه الغاية فقط.

د - التبغ الاجني الذي يستعمل في صناعة السجائر المحلية المخصصة لاستهلاك المسافرين على ظهر الطائرات ضمن الترتيبات التي تحددها السلطة لضمان استهلاكها لهذه الغاية فقط .

هـ - السيارات التي تستورد لنقل الركاب من المطارات واليهما وقودها ضمن الترتيبات التي تحددها السلطة لضمان استعمالها لهذه الغاية .

ب - تعديل المادة (٨٦) من القانون باضافة الفقرات التالية اليها :

د - الدراجات النارية .

هـ - لوازم المكتبات والادوات التابعة لها مثل مسجلات الصوت والاسطوانات وآلات التصوير الخاصة .

و - عربات التنظيفات .

ز - غلايات الاسفلت وخلاطاته والآلات قرشه ( فينشر ) .

ح - اجهزة تنظيم حركة السير والاعشار الضوئية والاعشار الماكه للضوء والذهابات الخاصة للشوارع .

ط - غاز الكلورين .

ي - خراطيم المطاط والكتان .

ك - التلاجات الخاصة للاستعمال في المسالخ البلدية لحفظ اللحوم وفي اسواق الخضار لحفظ الخضار والفواكه .

ل - اجهزة التفتيش المركبة .



ج - تعديل المادة ( ٩٧ ) من القانون كما يلي :

- ١ - بالاستعاضة عن عبارة ( ستين يوماً ) الواردة في السطر الأخير من الفقرة الأخيرة منها بعبارة ( أربعة اشهر ) .
- ٢ - بإضافة الفقرة ( د ) التالية إليها بعد الفقرة ( ج ) مباشرة .
- د - حيوانات الاتناء الشخصية كالكلاب والقطط وطيور الرنة .
- ٣ - بإضافة الفقرة الآتية الى آخرها :

كما يجوز لها ضمن التحفظات والشروط المناسبة ان تمنح تلك الامتعة ان وردت خلال شهرين قبل وصول صاحبها اذا ثبت انها مشحونة من نفس البلد الذي كان يقيم فيه قبل قدومه الى المملكة .

د - تعديل المادة ( ١٠٠ ) من القانون بإضافة الفقرتين التاليتين إليها :

ز - البدايا الواردة كطرود بريدية على ان لا تتجاوز قيمتها للفرد الواحد سنوياً ديناراً واحداً .

ح - العينات التجارية الصالحة التي تقل قيمتها عن دينار واحد .

٢ - تعفى من الرسوم الجمركية أية مواد جديدة ترافق المسافرين القادمين الى المملكة اذا كانت قيمتها بحسب تقدير موظف الجمرك المسؤول لا تزيد عن خمسة دنانير .

٣ - يرفع الاعفاء عن سيارات الشحن الخاصة بنقل الصادرات الخام من منتجات المناجم بواسطة الشركات ذات العلاقة المنصوص عليه في المادة ( ٩٥ ) من القانون .

٤ - إضافة الاستثناء التالي الى المادة ( ٩٦ ) من القانون :

د - البضائع المستوردة بالترانزيت الى العراق عن طريق ميناء العقبة اذا خربت في مستودع جمرك عمان تستثنى من رسم الاحتفاظ لمدة ( ١٤ ) يوماً من تاريخ دخولها للمستودع المذكور .

٥ - تعديل الفقرة ( هـ ) من البند ( ١ ) من المادة ( ٥٤ ) من القانون كما يلي :

لا تستثنى اجور التالة عندما يسمح بالتخليص على البضاعة دون تفريغها في المنطقة الجمركية .

٦ - تعديل البند ( ١ ) من المادة ( ٥٥ ) من القانون المذكور على الشكل التالي :

١ - يحق للناقل ابقاء البضاعة في مستودعات الجمارك مدة لا تزيد عن سبعة ايام من تاريخ دخولها وتشمل السبعة ايام يوم دخول البضاعة الى المستودعات ويوم خروجها منها ، وبعد انتهاء هذه المدة تستثنى عنها رسوم الاحتفاظ كما يلي :

أ - عن كل يوم من الايام الخمسة عشر التي تلي الايام السبعة المشار اليها اعلاه ، بحسب ما هو مبين في الجدول المبين ادناه :

بد من كل رسوم من الشهر الذي يلي الخمسة عشر يوماً المذكورة في الفقرة ( أ ) تستثنى الرسوم المبينة في الجدول مضاعفة .

ج - عن كل يوم يلي الشهر المذكور في الفقرة ( ب ) تستثنى رسوم الاحتفاظ المضاعفة مضاعفاً إليها ( ٢٥ ٪ ) من قيمتها .

د - يستثنى نصف الرسوم المبينة في الفقرات ( أ ، ب ، ج ) عن البضائع المارة اصلاً بوضع الترانزيت الدولي .

هـ - لا يجوز ان تزيد رسوم الاحتفاظ المستوفاة عن اية بضاعة على ( ٥٠ ٪ ) من قيمتها المخمنة .

### الجدول

صنف البضائع		وحدة الاستيفاء		داخل المستودعات		الساحات المكشوفة	
				وارد	صادر	وارد	صادر
				فلس	فلس	فلس	فلس
البضائع الموضوعة ضمن اكياس		كل ١٠٠ كغم او اي جزء منها		٢٠	١٥	١٥	٥
الحديد والمعادن المشابهة ( قضبان او انابيب او صفائح او اسلاك سواء اكانت فرطاً ام لا ) والاسلاك الشائكة والخشب والقرميد والواح الرخام والبلاط والفحم الحجري والكس والحجر الاسفلي والجصين .		كل ١٠٠ كغم او اي جزء منها		٢٥	٢٠	٢٠	١٠
البضائع المتفجرة والسريعة الالتهاب		كل ١٠٠ كغم او اي جزء منها		٢٥٠	٢٥٠	٢٥٠	٢٥٠
الاسفلت ضمن براميل		كل ١٠٠ كغم او اي جزء منها		٢٥	٢٠	٢٠	١٠
جميع المواد المعبأة في صفائح او طبنتك او براميل او بالات ، سواء كانت للاكل او لاغراض أخرى كالسمن النباتي والسردين والعلوم المعلبة والحليب المملب ومعجون البندورة والاقمشة والخيش والورق والالبسة المستعملة والاسلاك الكهربائية والخردوات الحديدية .		كل ١٠٠ كغم او اي جزء منها		٢٥	٢٠	٢٠	١٠

كل من اشعل

## فهرس القانون

المادة	المادة	المادة	
٣٨	البيانات المؤقتة	٢	التعاريف
٣٩	الكشف ومعاينة البضائع	٣	البضائع الخاصة للرسوم
٤١-٤٠	المعاينة الصحية والفنية	٤	تعيين التعريف
٤٢	معاينة المسافرين	٥	معدل الرسوم المتوجبة
٤٣	تأدية الرسوم	٦	الرسوم النوعية
٤٥-٤٤	رسوم بضائع الحكومة	٧	فرض رسم اضافي عن المنشأ
٤٦	البضائع المتنازل عنها	٨	رسوم المعاينة
٤٧	المنطقة الجمركية	٩	رسوم معاينة الصادرات
٤٨	المستودعات	١٠	أثمان الرصاص
رفض ادخال أصناف من البضائع	١١	الرسوم الأخرى	
٤٩	المستودعات	رسوم بضائع الترانسيت والمنطقة الحرة التي	
٥٠	إخراج البضائع من المنطقة الجمركية	١٢	يسمح بها للاستهلاك المحلي
٥١	نقل البضائع من جمرات لآخر	١٣	البضائع الناقصة او المختلطة
٥٢	السماح بإنشاء مستودعات خاصة وصلة	الرسوم المتحققة على ما يباع محلياً من	
٥٣	مستودعات البترول الخاصة	١٤	البضائع المعفاة
٥٤	اجور النالة	١٥	الطرق المينة
٥٧-٥٥	رسوم الاحتفاظ	١٦	أماكن تقديم الكشوفات واستلام البضائع
٥٨	البضائع الداخلة الى المستودع بطريق الخطأ	١٨-١٧	النقل بطريق البر
مهلة الاحتفاظ بالبضائع في المخازن الخاصة	٢٠-١٩	النقل بالسيارات	
٥٩	والعامة	٢٢-٢١	النقل بالسكك الحديدية
٦٥-٦٠	الترانزيت	أحكام مشتركة للنقل بالسكك الحديدية	
٦٦	إعادة التصدير ورد الرسوم	٢٣	والنقل بالسيارات
٦٧	امتياز الرسوم الجمركية	٢٤	النقل بطريق الجو
٦٨	الفروق في الرسوم	٢٥	النقل بطريق البريد أو بالطرود البريدية
البضائع المستوردة تحسب وضع الادخال	٢٦	الأحكام مشتركة بين الاستيراد والتصدير	
٧٢-٦٩	المؤقت	ليانسات الجمركية التفصيلية وصفاتها	
٧٥-٧٣	أحكام خاصة بالسيارات	٢٧	الاجارية
الادخال المؤقت للسيارات الاجنبية المدة	٢٨	مسؤولية الناقل	
٧٦	نقل المسافرين أو البضائع	٢٩	تسجيل البيانات
- الاعفاءات -	٣٠	التغير في البيانات	
٧٧	ما يرد باسم جلالة الملك المعظم	٣١	تحديد قيمة البضائع وثبات منشأها
٧٨	الاعفاءات الممنوحة بموجب الاتفاقات	٣٢	القواتير
٨١-٧٩	السلوك السياسي والقضلي	٣٣	صلاحية السلطة بالظعن في صحة الوثائق
٨٢	مستوردات الحكومة والجيش	٣٤	الاستثناءات من تصديق القواتير
اعفاءات الهيئات والمؤسسات العلمية والفنية	٣٥	تجارة الارسالية	
٨٣	والدينية والخيرية	٣٦	العلامات الدالة على المنشأ
٨٤	الزراعة	٣٧	الغاء البيانات

صنف البضائع	وحدة الاستيفاء	وارد	صادر	داخل المستودعات	الساحات المكشوفة
فلس	فلس	فلس	فلس	وارد	صادر
السيارات والمركبات ومراكبها والروادف	الواحدة	٣٠٠	٣٠٠	٢٥٠	٢٥٠
السيارات التي تزن حتى ١٠٠٠ كغم	"	٦٠٠	٦٠٠	٥٠٠	٥٠٠
السيارات التي تزن من ١٠٠١-١٥٠٠ كغم	"	٨٠٠	٨٠٠	٧٠٠	٧٠٠
السيارات التي تزن من ١٥٠١-٢٠٠٠ كغم	"	١٠٠٠	١٠٠٠	٩٠٠	٩٠٠
السيارات التي يزيد وزنها عن ٢٠٠٠ كغم	"	كل ١٠٠ كغم أو أي جزء منها	٢٥	٢٠	١٠

يعمل بهذا القرار اعتباراً من تاريخ العمل بقانون الجمارك والمكوس رقم (١) لسنة ١٩٦٢.

١٩٦٢/١/٢١

هكذا من المصل